

إنجاح الانتقال نحو المدن المستدامة

رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

طبقاً للمادة 6 من القانون التنظيمي رقم 128.12 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، قرر المجلس بتاريخ فاتح شتنبر 2016، في إطار إحالة ذاتية، إعداد تقرير حول موضوع "إنجاح الانتقال نحو المدن المستدامة". وفي هذا الصدد، عهدَ مكتب المجلس للجنة الدائمة المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة بإعداد تقرير ورأي حول الموضوع.

وقد صادقت الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالإجماع، خلال دورتها 81 العادية المنعقدة في 21 دجنبر 2017، على تقرير يحمل عنوان "إنجاح الانتقال نحو المدن المستدامة"، والمنبثق منه هذا الرأي.

مقدمة

ارتفع عدد سكان المدن في العالم خلال السنوات العشرين الأخيرة بأزيد من 50 في المائة، كما أُحدثت خلال الفترة ذاتها 160 مدينةً يفوق عدد سكانها مليونَ نسمة. ويعيش اليوم أكثر من 3.7 مليار شخص في المدن، وسيتجاوز عددهم 4.7 مليار نسمة في أفق سنة 2030، علماً أن 90 في المائة من هذا النمو سُجِّل في البلدان ذات الدخل الضعيف أو المتوسط. وفي أفق سنة 2050، سيعيش 70 في المائة من سكان العالم في المدن وكبريات المدن.

وعلى الصعيد العالمي، تغطي المدن 3 في المائة فقط من مساحة الأرض غير أنها تضم أكثر من 50 في المائة من سكان العالم، وتستهلك أزيد من 75 في المائة من الطاقة، وتنبعث منها أكثر من 80 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة، وتنتج حالياً 80 في المائة من الناتج الداخلي الخام العالمي.

وثوِّد المدن المائة الأغنى في العالم 35 في المائة من الناتج الداخلي الخام العالمي. ومن المتوقع أن تُنتج أكبر 600 مدينة في العالم أزيد من 60 في المائة من النمو العالمي بحلول سنة 2025 (34 تريليون دولار) وأن تضم 25 في المائة من سكان العالم (2 مليار نسمة).

ومن أجل مواكبة هذه الوتيرة المتسارعة للنمو الديموغرافي والتوسع الحضري، تواجه المدن العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وإذا كانت المدن بمثابة أقطاب واعدة في مجال خلق فرص الشغل وتوفير شروط الرفاهية، وتطوير التكنولوجيات، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهي أيضاً المصدر الرئيسي لانبعاثات غازات الدفيئة، والانعكاسات البيئية والاجتماعية السلبية، كما أنها الجبهة الأكثر نجاعة في معركة مكافحة التغيرات المناخية ومواجهة الرهانات ذات الصلة بالتنمية المستدامة.

وفي هذا الصدد، قالت نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، خلال اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة (الدورة 72)، انعقد في 5 شتنبر 2017: **"من الواضح أن المدن هي التي سيفوز بها العالم في معركة الاستدامة أو يخسر"**.

وقد تجسد هذا الوعي الدولي برهانات الانتقال نحو المدن المستدامة في جميع الإعلانات الصادرة عن مؤسسات التعاون الدولية والإقليمية، وعلى مستوى الجهات المانحة الدولية. كما تُجمع الأطراف المعنية الدولية على أهمية اغتنام الفرص الاجتماعية والاقتصادية المستقبلية التي يتيحها في أفق 2050، التمدن الجماعي للسكان، وذلك من أجل التمكن من رفع الرهانات العالمية الكبرى، المتمثلة في : ضمان استقرار الدول، والتخفيف من وطأة الفقر وتقليص الفوارق الاجتماعية والجغرافية، وتحفيز النمو الاقتصادي المدمج والمستدام، وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة الكوارث والأزمات، وضمان الأمن الغذائي، وتأمين ولوج الساكنة إلى المياه والطاقة، ومكافحة التغيرات المناخية بشكل فعال والحفاظ على التنوع البيولوجي العالمي.

وفي الوقت الذي تنكب فيه الدول على وضع المساطر الإجرائية والتدابير الضامنة للشفافية ذات الصلة بإعمال اتفاق باريس حول المناخ وأهداف التنمية المستدامة، يبرز الدور المحوري الذي يضطلع به الفاعلون غير الحكوميين، لاسيما على مستوى كبريات المدن والمدن، في تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وتحقيقاً لهذه الغاية، يتعين على المدن أن تحرص على إدماج الخطط المتعلقة بالطاقة والمناخ وأهداف التنمية المستدامة في رؤيتها وبرامجها الخاصة بالتنمية المحلية وأن تنخرط في دينامية الانتقال الطاقى والبيئي، من خلال اعتماد أنماط الاستهلاك والإنتاج المسؤولة.

ومن هذا المنطلق، فإن تحقيق الأهداف المنشودة وتجسيد الطموحات سيقتضي بالضرورة تنزيل المبادرات والمشاريع على مستوى المدن.

وفي هذا السياق الدولي، تتمتع المملكة المغربية بمزايا مؤسسية لا يمكن إنكارها تؤهلها للنجاح في رفع التحديات العالمية المشار إليها وتحقيق أهدافها الوطنية، عن طريق تنزيل أهداف التنمية المستدامة ومكافحة التغيرات المناخية على مستوى المدن.

وفي هذا الصدد، فإن التنزيل الترابي الناجع للجهوية المتقدمة وللإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، لاسيما في محاورها المتعلقة بتنمية الاقتصاد الأخضر ومكافحة التغيرات المناخية، يتيح للمدن وكبريات المدن والجهات فرصة ثمينة لتَمَلُّك رؤية طويلة المدى وبرنامج تنمية مدمج ومستدام وقادر على الصمود ينخرط فيه جميع الفاعلين المحليين (من القطاعين العام والخاص)، وذلك في إطار مشروع مجتمعي يشترك في بنائه وتَمَلُّكه جميع المواطنين.

وقد أكد جلالته الملك محمد السادس، في رسالته الموجَّهة إلى المشاركين في منتدى كرانز مونتانا، في 18 مارس 2016 بمدينة الداخلة:

"أنَّ العالم مطالب اليوم بابتكار أنماط تنموية، من شأنها ضمان عيش أرغد لشعوبنا، مع الحفاظ على شروط استدامته. فلنجتهد جميعا في هذا الاتجاه، ولنصغي للمبدعين وللشباب؛ الذين يجددون باستمرار، ويهيئون لنا عالم الغد.

حضرات السيدات والسادة،

إن من مسؤولية الدول أن تتبنى رؤى مستقبلية، وتعمل على بلورتها على أرض الواقع، من خلال تدابير مهمة وأوراش مهيكلية.

غير أن السياسات العمومية، مهما كانت طموحة، تظل هشة ما لم تتملَّكها الساكنة ومنظمات المجتمع المدني.

هذا هو المعنى الحقيقي للتنمية المستدامة. فلكي تكون التنمية دائمة وقوية وغنية، لا بد لها أن ترتكز على رؤية تتقاسمها كل فعاليات المجتمع، بحيث يقرر كل طرف ويختار بلورتها بطريقته الخاصة."

إن المغرب، وهو البلد الذي انخرط في هذه الدينامية الدولية، والذي بدأ التفكير في إعادة صياغة نموذج التنمية، مدعو إلى أن يضع عملية الانتقال نحو المدن المستدامة في صلب نموذج الجديد للتنمية وللإقلاع الاقتصادي والاجتماعي لمجالاته الترابية ولفائدة المواطنين والمواطنات. وفي ما يستقبل من السنوات، سيكون الانتقال نحو مدن مغربية مستدامة هو المعيار الرئيسي لتقييم مدى نجاح النموذج الوطني الجديد للتنمية.

ولهذا، ينبغي أن تتسم مدننا المستقبلية بالاجاذبية والابتكار والقدرة على التكيف والصمود مع مختلف الأزمات الدولية والكوارث الطبيعية والتحكم في ما ينجم عنها من انعكاسات بيئية واجتماعية سلبية، كما يتعين عليها تدبير مواردها الطبيعية والمالية والبشرية بطريقة تتسم بالنجاعة والمسؤولية. وأخيراً، ينبغي أن يسهم الانتقال نحو المدن المستدامة في خلق فرص شغل جديدة لفائدة النساء والشباب وضمان التماسك الاجتماعي وتوفير الأمن والرفاهية للمواطنين والمواطنات.

غير أنه من المهم التأكيد على أن الانتقال نحو المدن المستدامة هو مشروع سياسي ومجتمعي بامتياز يروم تحرير الطاقات الكامنة للمدينة في مجال الاستدامة والإبداع والتنافسية، كما أنه سيتطلب اعتماد مقاربة للتغيير تتسم بتعدد الأبعاد والفاعلين والمستويات. وهكذا، فإن نجاح هذا المشروع رهين بإرساء قيادة فعالة ووجود إرادة سياسية محلية قوية لدى الأحزاب السياسية يجسدها على أرض الواقع منتخبون محليون منخرطون ومؤهلون وواعون برهانات الحكامة المحلية وتدبير التنمية المستدامة، في ظل ديمقراطية تمثيلية متممة بالشفافية وقادرة على التعبئة، وديمقراطية تشاركية مهنية ومسؤولة، ومُواطنٍ فاعلة وواعية بما عليها من واجبات وما لها من حقوق، وتناسق وتكامل مهيكل لبرنامج تنمية المدن المستدامة مع التخطيط الإستراتيجي الجهوي والوطني.

أهداف الإحالة الذاتية ومنهجية العمل

وعياً منها بضرورة عمل المغرب على إدماج أهداف التنمية المستدامة في سياساته العمومية، وفي إطار الهدف رقم 11 من أهداف التنمية المستدامة الذي ينص على "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة"، قرر المجلس الانكباب على دراسة سبل إنجاح الانتقال نحو المدن المستدامة بالمغرب، وذلك من خلال دراسة استشرافية حول مدينة الغد.

ويتمثل الهدف من هذا العمل في تحديد العوامل الكفيلة بتحقيق التجدد والتوسع المستدامين لحواضرنا الكبرى ومدننا، استناداً إلى الركائز التي يقوم عليها مبدأ الاستدامة :

- تقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛
- خلق فرص الشغل والثروة؛
- الجاذبية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- المحافظة على البيئة والتنوع البيولوجي وتحسينهما؛
- القدرة على التكيف والصمود على المستوى الاقتصادي والمناخي؛
- الاستخدام المسؤول للموارد؛
- التماسك الاجتماعي والرفاه.

كما اقترح المجلس، في إطار رؤية مشتركة مع جميع الفاعلين، جملة من المداخل والتوصيات العملية الموجهة إلى الدولة والفاعلين والمسؤولين المباشرين وغير المباشرين عن تدبير المدن، وذلك بغية إرساء نظام لتدبير وتنظيم المدن القائمة بما يكفل وضعها على سكة التنمية المستدامة. وقام المجلس

أيضا بإعداد جدول للأهداف المنشودة ولـمؤشرات قياس أداء مدينة المستقبل المستدامة، كآلية للرصد والقيادة الإجرائية لعملية انتقال المدن المغربية، حتى تصبح مدناً مستدامة.

وقد مكنت كل من آلية التشاور التي تم إرساؤها مع مجموع الفاعلين المعنيين بموضوع الانتقال نحو المدن المستدامة (من فاعلين مؤسساتيين وطنيين، عموميين وخواص، ومختلف مكونات المجتمع المدني)، وكذا اجتماعات النقاش والتفكير داخل اللجنة، من تنزيل مفهوم المدن المستدامة على المدن المغربية سواء القائمة منها أو الجديدة، وذلك ارتكازاً على مختلف الأطارات المرجعية الدولية الموجودة، لا سيما المعيار المرجعي الدولي "إيزو 37101"، الذي يحدد متطلبات تدبير التنمية المستدامة للمدن، مع الحرص على إدماج الخصوصيات المجالية والسياسية والاقتصادية والثقافية للمدن المغربية.

وفي هذا الصدد، ارتكز المجلس في عمله على أربعة مداخلات:

- الخلاصات المستمدة من تحليل التقارير المرجعية الوطنية والدولية المتعلقة بموضوع الدراسة، والدراسات الموضوعاتية التي أنجزها البنك الدولي؛
- تنظيم جلسات إنصات ونحو عشر ورشات دراسية موضوعاتية مع ممثلي الفاعلين المؤسساتيين والقطاع الاقتصادي ومكونات المجتمع المدني (جمعيات عاملة في مجالات البيئة وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقادة الرأي، وباحثون، وجماعات ترابية، ومنظمات مهنية ونقابية)؛
- خلاصات الدراسة المقارنة الدولية حول مفهوم المدن المستدامة؛
- تحليل التجارب المغربية في مجال المدن الخضراء، لاسيما المدينة الخضراء محمد السادس بين جرير ومدينة زناتة.

1. اعتباراً لوضعية المدن المغربية في مواجهة رهانات التنمية المستدامة وتحدياتها

(أ) مُصالحة المواطنين والمواطنین مع الحياة السياسية ومع قيم المواطنة الفاعلة

بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات الجماعية ليوم 4 شتنبر 2015، 53.67 في المائة. ويعكس هذا الرقم نسبة المشاركة المحتسبة وفقاً للمسجلين في اللوائح الانتخابية.

واستناداً إلى نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، نلاحظ أن عدد السكان البالغين سن التصويت يصل إلى 23 مليون نسمة، ويتجاوز بكثير عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية (14.303.140 نسمة).

وعلاوة على ذلك، فإن هذه النسبة، البالغة 53.67 في المائة، لا تعكس أوجه التباين المتزايدة بين المدن والجماعات المحلية الأخرى. وفي الواقع، نلاحظ أن أدنى نسب المشاركة سُجّلت في الوسط الحضري، حيث انخفضت إلى 30 في المائة.

إن هذه الأرقام تُسائل الفاعلين السياسيين والمجتمع المدني والسلطات العمومية التي ينبغي أن تعمق التفكير في نظرة الشباب إلى الأحزاب السياسية ومستوى ثقافتهم فيها، وأن تعمل على تكثيف المبادرات الرامية إلى تعبئة الشباب والأطر والنساء وإشراكهم في الحياة السياسية، بما يكفل النهوض بمشاركة المواطنين والمواطنات، طبقاً لمقتضيات الفصل 11 من الدستور.

وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي أن تبذل الفاعلون السياسيون جهداً إضافياً للاضطلاع بمسؤولياتهم في مجال تخليق الحياة السياسية وتأطير المواطنين، وإعداد نخب سياسية محلية مؤهلة ومسؤولة وذات مصداقية.

ب) ارتفاع قوي لمعدلات البطالة في أوساط الشباب والنساء واتساع الفوارق الاجتماعية في المدن

إذا كانت العديد من المؤشرات إيجابية نسبياً، فإن موضوع إدماج الشباب في المجتمع يشكل موطن ضعف تتعين معالجته. ويشكل إدماج الشباب في سوق الشغل تحدياً كبيراً، حيث لا يتوفر إلا نصف الشباب تقريباً، من المتزاوجة أعمارهم بين 25 و35 عاماً، على منصب شغل، علماً أن هؤلاء يشتغلون في الغالب في القطاع غير المنظم ويمارسون عملاً غير مستقر.

وخلال السنوات الخمس الأخيرة (2012-2016)، لم يتم إحداث سوى 26.400 منصب شغلٍ صافٍ جديد في المتوسط سنوياً بالنسبة لفئة السكان البالغين سن الشغل (15-65 سنة)، وهي الفئة التي نمت بمعدل سنوي صافٍ بلغ 270.000 نسمة. وتشير أحدث الأرقام التي نشرتها المندوبية السامية للتخطيط بشأن تطور البطالة الحضرية بين الفصل الثالث من سنة 2016 والفصل الثالث من سنة 2017 إلى أن أعلى معدلات البطالة، التي بلغت مستوى غير مسبوق منذ 2006، تسجل في صفوف الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة (29.3 في المائة على المستوى الوطني و45.2 في المائة في المدن) والأشخاص الحاصلين على شهادات (18.2 في المائة) (متوسط معدل البطالة: 14.9 في المائة في الوسط الحضري و10.6 في المائة على المستوى الوطني).

وعلاوة على ذلك، لا يخلق اقتصاد المدن إلا القليل من فرص الشغل، حيث بلغ معدل التشغيل في المدن 35.3 في المائة، مقابل 40.7 في المائة على المستوى الوطني.

ج) نمو قوي للدينامية الديموغرافية والتضخم الحضري

شهد المغرب تسارعاً مُتّزداً في نمو ساكنة المدن، وخاصة منذ منتصف القرن العشرين. وبعد أن كانت نسبة التمدن لا تتجاوز 8 في المائة في بداية القرن، فقد ارتفعت إلى 29.2 في المائة في سنة 1960، ثم إلى 51.3 في المائة في سنة 1994، و 55.1 في المائة في 2004 و60.3 في المائة في 2014. ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 67.8 في المائة بحلول سنة 2030 و 73.6 في المائة في أفق سنة 2050.

ويطرح هذا النمو الديموغرافي لسكان المدن تحديات الحد من مظاهر التمييز ذات الصبغة الاجتماعية والمجالية، والإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمهاجرين الحاليين والمستقبليين القادمين من القرى ومن بلدان إفريقيا جنوب الصحراء على مستوى حكمة المدن والبرامج الرامية إلى تنميتها.

ومن المحتمل أن يتجاوز عدد سكان المدن المشار إليهم 26 مليون نسمة و32 مليون نسمة على التوالي بحلول سنتي 2030 و2050.

د) النمو المستدام للمدن الكبرى ووزنها داخل الاقتصاد الوطني والدولي

تعتبر المدن الكبرى قاطرات للنمو الاقتصادي. ويتأتى 51 في المائة من النمو الوطني من المدن المغربية التسع الكبرى، مع تسجيل دينامية خاصة في مدينتي الدار البيضاء وطنجة. وتعد هذه النسب مماثلة لما هو مسجل على المستوى الدولي، إذ أن 9 مدن كبرى من بين 250 التي تمت دراستها تساهم بالثلث في نمو بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعنية. وتساهم المدن الكبرى المغربية بنسبة 83 في المائة من القيمة الصناعية على المستوى الوطني. وبخصوص التشغيل داخل المناطق الحضرية الكبرى، نلاحظ أن معدل البطالة يبلغ 14.9 في المائة، وهو أعلى بقليل من المستوى الوطني (10.6 في المائة). وبالمقابل، فإن معدل الأجور، البالغ 66.2 في المائة، هو أعلى من المستوى الوطني بـ 8.4 نقاط. وهذا يعني أنه على الرغم من ارتفاع معدل البطالة، فإن جودة الشغل تُسَجَّل بشكل أكبر في كبريات المدن.

هـ) تدهور البيئة والتنوع البيولوجي وجودة الحياة في المدن

تمارس الدينامية الاقتصادية ضغوطاً قوية على البيئة وعلى الموارد الطبيعية. وتضم المدن المغربية حوالي 86 في المائة من حظيرة العربات المسجلة. وعلى مستوى التعرض للجسيمات العالقة الصغيرة والمتوسطة الحجم، سجلت مدينة الدار البيضاء في سنة 2015، 35 يوماً فوق الحد الأقصى الذي تسمح به منظمة الصحة العالمية.

وينتج المغرب 1.5 مليون طن من النفايات الصناعية سنوياً، منها 256.000 طن تعتبر خطرة. وغالباً ما يتم التخلص من النفايات الصناعية في مطارح عشوائية أو في نقاط سوداء وفي مجاري المياه دون الخضوع لأي معالجة أو مراقبة، مع ما يترتب عن ذلك من عواقب وخيمة على الصحة العامة والبيئة. وفي ما يتعلق بالنفايات المنزلية، ينتج المغرب 5.4 مليون طن من النفايات المنزلية سنوياً، منها 26 في المائة في مدينة الدار البيضاء. ولا يتم إيداع سوى 37 في المائة من النفايات المنزلية في مطارح خاضعة للمراقبة، كما أن نسبة النفايات التي يتم تدويرها تقل عن 10 في المائة.

وقد قُدرت تكلفة التدهور البيئي في المغرب في سنة 2014 بحوالي 32.5 مليار درهم، أي ما يعادل 3.52 في المائة من الناتج الداخلي الخام، وهو ما يمثل 960 درهماً لكل فرد سنوياً. ومن جهة أخرى، قُدِّر حجم الأضرار التي خلفتها انبعاثات غازات الدفيئة على البيئة الإجمالية في سنة 2014 بنسبة 1.62 في المائة من الناتج الداخلي الخام.

والواقع أن انعكاسات التدهور البيئي على الصعيد الوطني هي ضعف ما يسجل على الصعيد العالمي. وقدرت تكلفة تدهور البيئة في سنة 2000 بـ 3.7 في المائة من الناتج الداخلي الخام العالمي. وقد ساهم تنفيذ برامج تأهيل البيئة على مدى السنوات العشر الماضية في التخفيف من الضغط الممارس على الأوساط الطبيعية.

و) ضغوط قوية على مستوى تزويد المدن بالمياه الصالحة للشرب تزيد من حدتها التغيرات المناخية

بخصوص موارد المياه السطحية، تقدر إمكانيات المغرب المائية في السنة المتوسطة بحوالي 22 مليار متر مكعب سنوياً، أي ما يعادل حوالي 700 متر مكعب للفرد في السنة، وهو أقل من عتبة 1.000 متر مكعب للفرد في السنة، التي يقر بها الجميع باعتبارها العتبة التي تنذر بظهور ندرة المياه والأزمات الكامنة ذات الصلة بها.

وفي هذا الصدد، انخفض معدل الموارد المائية في المغرب في الفترة ما بين 1981 و2010 بنحو 15 إلى 20 في المائة مقارنة بالمعدل المسجل خلال الفترة ما بين 1940 و2010. وسيتفاقم هذا الوضع من الإجهاد المائي جرّاء النمو الديموغرافي ومخاطر التغيرات المناخية. ووفقاً لتقرير صدر مؤخراً (2016) عن المعهد الأمريكي للموارد العالمية (World Resources Institute)، فإن المغرب سيواجه مستوى عالٍ جداً من الإجهاد المائي بحلول سنة 2040.

ويصنف هذا التقرير المغرب في المرتبة 19 من بين بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأكثر عرضة لخطر ندرة المياه. وعلى المدى القصير، سيبلغ الإجهاد المائي مستويات حرجة في المغرب ابتداءً من سنة 2020، ومن ثم فإن الحاجة أضحت ملحة إلى أعمال المخطط الوطني للماء وتحيينه بوضع أفق زمني يمتد إلى سنة 2050، مع أخذ انعكاسات التغيرات المناخية بعين الاعتبار.

ز) توسع عمراني متنامٍ في المناطق الساحلية

في ما يتعلق بتوزيع السكان فوق التراب الوطني، فإن بلدنا يتميز بتمركز متنامٍ للسكان وللأنشطة الاقتصادية في المناطق الساحلية. فنصف سكان المغرب يقطنون في مناطق ساحلية تمتد على 30 كيلومتراً من شاطئ البحر. ويحتضن هذا الشريط الساحلي نفسه معظم أنشطة الاقتصاد الوطني، أي 53 في المائة من الإمكانيات السياحية و92 في المائة من الوحدات الصناعية. كما نلاحظ أن 78 في المائة من سكان المدن يتمركزون في المناطق الساحلية، حيث تسجل كثافة سكانية مرتفعة تبلغ 598 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد.

ح) الولوج إلى السكن اللائق

بلغت حظيرة السكن في المغرب، خلال سنة 2014، 8.86 مليون وحدة سكنية، منها 6.19 ملايين وحدة متواجدة في الوسط الحضري، وتمثّل 69.8 في المائة من مجموع الوحدات السكنية. ويُظهر توزيع الأسر حسب نوع المساكن المأهولة في الوسط الحضري ارتفاعاً في عدد المساكن المغربية العصرية، إذ انتقلت نسبته من 62.6 في المائة سنة 2004 إلى 65 في المائة سنة 2014. الارتفاع ذاته همّ الشقق، خلال الفترة ذاتها، إذ انتقلت نسبته من 12.4 في المائة سنة 2004 إلى 17.5 في المائة سنة 2014. أما بالنسبة للمساكن المغربية التقليدية، فقد تراجعت نسبتها حيث انتقلت من 8.1 في المائة إلى 5.5 في المائة. وبخصوص السكن الهش، أو مدن الصفيح، فقد تراجع بدوره من 8.2 في المائة إلى 5.2 في المائة.

وارتفعت نسبة المساكن المأهولة في المناطق الحضرية من 60.1 في المائة إلى 65.4 في المائة. وبلغ عدد المساكن الفارغة 1.087.146 وحدة في سنة 2014، منها 90.7 في المائة في الوسط الحضري.

ومن ناحية أخرى، بلغ عدد الأشخاص بدون مأوى بالمغرب، خلال سنة 2014، 7226 شخصاً مقابل 7308 سنة 2004، حيث انخفض عددهم بنسبة ضئيلة تعادل 1.1 في المائة. ويعيش معظم هؤلاء (89 في المائة) في الوسط الحضري.

ط) التعليم الجيد للجميع

بخصوص التعليم ومحو الأمية في المدن، انخفضت نسبة الأمية من 29.4 في المائة في سنة 2004 إلى 22.6 في المائة في سنة 2014. ويعكس هذا الانخفاض تحسناً عاماً سُجل على الصعيد الوطني، حيث انتقل هذا المعدل من 43.0 في المائة إلى 32.2 في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، وفي سنة 2014، أفاد

27.7 في المائة من سكان المدن البالغين من العمر 10 سنوات فما فوق أنهم لم يلتحقوا أبداً بمؤسسة تعليمية عمومية أو خاصة، مقابل 29.5 في المائة في سنة 2004.

(ي) الحركية والارتباط والنقل المستدام

سيكون على الحركية الحضرية الاستجابة لمتطلبات النمو الديموغرافي والتوسع العمراني، من خلال تعزيز السلامة الطرقية، والحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وتمكين الفئات الاجتماعية الأكثر خصاصة من الوصول إلى وسائل نقل آمنة وبأسعار معقولة.

وبالنسبة للمدينة التي تسعى إلى أن تكون فعالة ومستدامة ومدمجة من الناحية الاقتصادية، يشكل تطوير وسائل النقل العمومي الحضري رهاناً اقتصادياً واجتماعياً كبيراً. وهذه العملية ليست غاية في حد ذاتها، بل هي بمثابة رافعة أساسية في خدمة سياسات التهيئة المستدامة.

(ك) تطوير إمكانات المدن في مجالات الإبداع والابتكار وتثمين الرأسمال غير المادي والثقافي

لا يزال اقتصاد المدن مرتكزاً بشكل ضعيف على الابتكار والإبداع والبحث التطبيقي. ففي سنة 2014، لم يتم إيداع سوى 300 براءة اختراع في المغرب، أي ما يعادل أقل من 10 براءات لكل مليون نسمة، منها 50 فقط تم إيداعها من قبل شركات. وعلى سبيل المقارنة، سجلت البرازيل 24 براءة اختراع لكل مليون نسمة، وتركيا 65، وبولونيا 124.

ومن الأهمية بمكان العمل على تغيير العقليات وبناء ثقافة لتشجيع الإبداع والابتكار داخل المدرسة والأسرة والإدارة. ويكمن الرهان المطروح في توفير مناخ ملائم وضمان انخراط واسع النطاق من لدن جميع الفاعلين في إحداث التغييرات الاجتماعية والثقافية المنشودة، على درب ترسيخ ثقافة المبادرة والمقولة والابتكار.

إن الغاية المثلى هي توجيه الكفاءات نحو القطاعات الصاعدة لخلق الثروات، المتمثلة في الاقتصاد القائم على الإبداع والابتكار والمعرفة، والمرتكز على التكنولوجيات الخضراء الجديدة للإعلام والاتصال.

2. اعتباراً للخلاصات الرئيسية لتشخيص أوجه العجز الحاصل على مستوى استدامة التنمية الحالية للمدينة المغربية؛

ملاحظات تتعلق بالوضع الحالي للمدينة في مجال الاستدامة

(أ) لم تتحول المدينة المغربية بعد إلى مشروع مجتمعي مشترك مفتوح بشكل ديمقراطي، يتقاسمه ويتملكه السكان بالقدر الكافي؛

(ب) ينظر إلى نظام الحكامة على أنه متسم بالقصور ولا يستجيب لرهانات ومتطلبات المدينة المستدامة وخاصة بالنسبة للمدن الكبرى؛

(ج) يواجه المجتمع المدني في المدن عدة إكراهات تحول دون اضطلاع الصلاحيات المتعددة المخولة له على مستوى المشاركة والتشاور وتقييم البرامج التنموية بالتنسيق مع هيئات الحكامة المحلية؛

د) لا يؤخذ التنزيل المحلي لأهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتتبع تنفيذها بعين الاعتبار في مرحلتي إعداد وتقييم البرامج التنموية للمدن؛

هـ) تجد المدينة المغربية صعوبة في منح سكانها الشعور بالرفاه والتمازج الاجتماعي والتطور الثقافي ولا تدمج المهاجرين المنحدرين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء في انشغالاتها؛

و) لا يوفر الفضاء العمومي في المدينة المغربية الأمن للنساء، مما يعوق إدماجهن في الحياة العملية؛

ز) يشكل عدم تملك ثقافة التنمية المستدامة بالقدر الكافي وغياب التربية على القيم الحضرية عبئا على المدينة؛

ح) يعد الابتكار والبحث والتطوير رافعات للاستدامة تفتقر إليها المدينة المغربية؛

ط) تعاني جاذبية المدن في المغرب وتنافسيتها الاقتصادية من غياب اليقظة الاستشرافية والذكاء الترابي.

ملاحظات تتعلق بتنظيم وتدبير وسائل المدينة:

ي) يعاني تخطيط المدينة المغربية من أوجه قصور من حيث الاستدامة والتكامل على المستويين الجهوي والوطني؛

ك) لا تساهم عدم نجاعة التدبير الحالي للموارد العقارية والبشرية والمالية للمدينة في تحقيق تنميتها المستدامة؛

ل) لا تملك المدينة خطة واضحة لتحسين نجاعتها الطاقية وذكائها الحضري واستقلاليتها في مجال الطاقات المتجددة؛

م) تعتبر قدرة المدن على الصمود والتكيف إزاء مخاطر التغيرات المناخية أحد الشروط الأساسية لبناء المدن المستدامة؛

ن) لا يؤخذ التخطيط لتزويد المدينة بالمياه الصالحة للشرب والطاقة والموارد الطبيعية بما فيها الغذائية بعين الاعتبار بالقدر الكافي على مستوى الحكامة المحلية.

3. اعتباراً لأولويات والرؤية والمداخل المتعلقة بالتنمية المستدامة للمدن في المغرب :

أ) أولويات المدن المغربية :

1. الحكامة الجيدة المحلية
2. سلامة الممتلكات والأشخاص
3. خلق فرص الشغل والحد من الفقر والولوج للسكن اللائق
4. توفير بيئة سليمة والتخفيف من حدة التلوث
5. الولوج الآمن إلى المياه الصالحة للشرب وإلى الطاقة بأسعار معقولة وشفافة

6. المحافظة على الهوية والثقافة وتنميهما

ب) رؤية التنمية المستدامة للمدن

يستنتج من الأولويات والخلاصات المستمدة من التشخيص المتعدد الأبعاد والفاعلين والقطاعات أن الرؤية المتعلقة بالمدينة المستدامة للمغرب تركز على المحاور التالية:

أ. **الجاذبية:** الانتماء؛ والثقافة؛ واهتمام المواطنين وغيرهم من الجهات المعنية كالمستثمرين على سبيل المثال؛ والمكان؛ والإحساس بالهوية.

ب. **المحافظة على البيئة وتحسينها:** تحسين الأداء البيئي، بما في ذلك خفض انبعاثات غازات الدفيئة؛ وحماية واستعادة وتحسين التنوع البيولوجي والخدمات ذات الصلة بالنظم الإيكولوجية، بما في ذلك حماية الأنظمة الإيكولوجية، وتنوع الموارد الحيوانية والنباتية وتنقلاتها، والتنوع الجيني؛ والحد من المخاطر الصحية.

ت. **القدرة على التكيف والصمود:** الاستباق؛ والتكيف مع تغير المناخ و / أو التخفيف من آثاره؛ والتأهب للصدمات والتقلبات الاقتصادية، والتطور الاجتماعي.

ث. **الاستخدام المسؤول للموارد:** الاستهلاك والتوزيع؛ تحسين تدبير الأراضي؛ تخفيض كلفة المواد وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها؛ واحترام ندرة الموارد بجميع أنواعها.

ج. **التماسك الاجتماعي:** اللوجية؛ الثقافة؛ الحوار المقترح مع الأطراف الخارجية؛ التنوع؛ الإنصاف؛ التراث؛ الاندماج؛ تقليص الفوارق؛ التجذر؛ الشعور بالانتماء؛ والحركية الاجتماعية.

ح. **الرفاه:** الولوج إلى الفرص؛ الإبداع، التعليم، السعادة؛ البيئة السليمة؛ الارتقاء بالرأس مال البشري؛ المدينة التي تتوفر فيها ظروف الحياة الجيدة؛ الازدهار، جودة الحياة؛ الأمن؛ الثقة؛ الحماية الاجتماعية.

ج) غايات التنمية المستدامة للمدن المغربية على المدى الطويل

1. البناء المشترك لمشروع مجتمعي للمدينة يتقاسمه المواطنون والمواطنات؛
2. حكمة مسؤولية وتدبير إجرائي ناجع للمدينة؛
3. مدينة تخلق الثروة وفرص الشغل، ومدينة مدمجة ومتضامنة؛ مع الحرص على خلق بيئة مواتية للمرأة تتيح لها الاضطلاع بدورها بصفقتها مواطنة بكل معنى الكلمة؛
4. مدينة تعزز الروابط الاجتماعية وتحسن جودة حياة المواطنين والمواطنات؛
5. تأمين تزويد المدينة بالمياه الصالحة للشرب والطاقة وتدبير مسؤول للموارد الطبيعية؛
6. مدينة تتحكم في الانعكاسات البيئية السلبية، وتحافظ على تنوعها البيولوجي، وقادرة على مواجهة الأزمات والكوارث الطبيعية؛
7. تعزيز تنافسية المدينة المغربية لاستقطاب المستثمرين الدوليين وعلى مستوى الأسواق المالية الدولية.

كما يتعين على المدينة المغربية أن تخطط لتنفيذ وإدماج أهداف التنمية المستدامة على مستوى حكومتها المحلية وبرامجها التنموية. إن المدن هي التي ستكون مسرحاً لمعركة مكافحة التغيرات المناخية والتنمية المستدامة.



د) مسالك التحول

مسلك التحول هو مسار يُمكن عبْرَه إحداث تغيير نحو نسق إيجابي. ومن المناسب التركيز على النقاط التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق نتائج هامة في خدمة استدامة المدينة.

أ- مسالك حاسمة:

تحدد المسالك الحاسمة النقاط التي يجب المراهنة عليها لإيجاد حلول للقضايا البنيوية التي تشكل عبئاً على مستقبل المدينة. ويمكن أن تشكل هذه المسالك قوة دافعة للمسالك الأساسية.

- 1- جعل المدينة مشروعا مجتمعيا مشتركاً ديمقراطياً بشكل كافٍ، وتشارك فيه وتتملكه ساكنة المدينة
- 2- إضفاء طابع مهني على أساليب الحكامة والتدبير الإداري للمدينة؛
- 3- مواكبة مختلف مكونات المجتمع المدني في المدن من أجل تمكينها من ممارسة صلاحياتها في مجالات المساهمة في البرامج التنموية والاستشارة والتشاور وإبداء الرأي بشأنها وتقييمها، وذلك بالتنسيق مع هيئات الحكامة المحلية والجهوية؛
- 4- جعل تشغيل النساء والشباب الأولوية الأولى لتنمية المدن؛
- 5- جعل الفضاء العمومي آمناً للنساء؛
- 6- تنمية قيم العيش المشترك والشعور بالرفاه لدى المواطنين؛

- 7- إرساء ثقافة للتنمية المستدامة والتربية على القيم والسلوكيات الحضرية؛
- 8- جعل الابتكار والبحث والتطوير رافعات لاستدامة المدن في المغرب؛
- 9- جعل الجاذبية والتنافسية الاقتصادية المستدامة للمدينة في المغرب محركين للحد من الفوارق الاجتماعية.

ب- مسالك التحول الأساسية:

تعتبر المسالك الأساسية امتداداً للمسالك التي وُصفت بالحاسمة، وتشمل التخطيط الحضري، ووسائل تنمية المدينة وتمويلها، والنجاعة الطاقية للوسط الحضري وكذا ذكاء المدينة وقدرتها على التكيف والصمود.

- 10- إدماج أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في مرحلتها إعداد وتقييم البرامج التنموية للمدن؛
- 11- إعادة إرساء تخطيط المدينة المغربية، من خلال إدماج مبادئ التنمية المستدامة والتجانس مع المستوى الجهوي؛
- 12- بلورة مقاربة جديدة للاستثمار الأمثل للموارد العقارية والبشرية والمالية للمدينة وتنويعها؛
- 13- تعزيز الأمن والنجاعة الطاقية والمائية والارتقاء بالقدرات الرقمية لمدينة الغد؛
- 14- جعل المدينة أكثر قدرة على التكيف والصمود إزاء المخاطر (الاقتصادية والتكنولوجية والمناخية وغيرها)؛
- 15- تطوير أنماط استهلاك جديدة للموارد الطبيعية وطرق إنتاج مسؤولة ومحاربة تبذير المواد الغذائية.

4. يقدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي جملة من التوصيات تنتظم وفق المحاور الثلاثة التالية:

- توصيات لضمان متطلبات المدينة المستدامة؛
- توصيات قطاعية من أجل أعمال المدينة المستدامة؛
- توصيات لمواكبة الموارد وتدبيرها.

أ) توصيات لضمان متطلبات المدينة المستدامة

يوصي المجلس بما يلي :

1. جعل المدن الكبرى والمدن أولوية وطنية للدولة وأن تضع رهان الانتقال نحو الاستدامة الحضرية في صلب السياسات العمومية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي:
 - إدماج تعميم الانتقال نحو المدن المستدامة في أولويات البرامج (دستور 2011) الحكومية المستقبلية؛
 - تحويل المدن الكبرى وضعا خاصا من حيث الصلاحيات وقدرات التدبير الإداري الناجع، حتى تتمكن من الاضطلاع بدورها كاملا باعتبارها محركاً للنمو على الصعيد العالمي.

○ تحقيق مبدأ التفريع، من خلال ضمان نقل عقلائي للصلاحيات من الدولة نحو المدن الكبرى والمدن، يصاحبه نقل الموارد التي تتيح ممارسة هذه الصلاحيات.

2. يتعين على مجلس المدينة أن يبني بمعية المواطنين، وفق مقاربة تشاركية ملائمة، طموحاً ومشروعاً مجتمعياً لمدينة المستقبل يمتد على المدى الطويل ويكون مندمجاً مع متطلبات الجهة:

ينبغي أن يضع مشروع المدينة هذا انشغالات الساكنة وتطلعاتهم في صلب أولوياته وأن يأخذ بعين الاعتبار إمكانياتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وخصوصياتها الثقافية. ويجب أن تكفل آليات التشاور مع السكان تجانس هذا المشروع مع صبغة الجهة وطابعها وأن تتملكه جميع مكونات الجهة والفاعلين داخلها، وأن يتم تنزيله على صعيد مختلف المستويات والأحياء.

ولهذه الغاية، ينبغي الاستفادة من عملية إعداد المخططات التوجيهية وفقاً لمقتضيات المرسوم رقم 2.17.583 المتعلق بتحديد مسطرة إعداد التصميم الجهوي لإعداد التراب وتحيينه وتقييمه، لضمان الانسجام والالتقائية بين المشروع المجتمعي لكل مدينة والتخطيط الاستراتيجي للجهة ورؤيتها.

3. يتعين على الأحزاب السياسية أن تضطلع بمسؤولياتها في ما يتعلق بتحقيق الانتقال نحو مدن مستدامة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تعمل على :

○ القيام بمهامها في مجال تأطير المواطنين وإعداد نخبة سياسية محلية مؤهلة في مجال الحکامة المحلية؛

○ إدماج التنمية المستدامة في برامجها السياسية خلال الانتخابات الجماعية؛

○ تقديم مرشحين للمجالس المنتخبة قادرين على حمل مشروع المدينة وتتوفر فيهم الشروط والكفاءات اللازمة لتشكيل مجالس مدن بمقدورها رفع تحدي التنمية المستدامة.

4. على المواطنين أن يتشبعوا بثقافة الواجب والمسؤولية إزاء المدينة وأن ينهضوا بقيم المواطنة الفاعلة. ومن أجل النجاح في رفع هذا الرهان ينبغي على السلطات العمومية العمل على :

○ التعريف بهيئات الحکامة المحلية وتبسيط آلياتها في المنظومة المدرسية وإحداث مراكز للتربية في مجال البيئة والتنمية المستدامة، وذلك من أجل ترسيخ قيم العيش المشترك واحترام البيئة والمشاركة في اتخاذ القرار؛

○ جعل القيام بأعمال للصالح العام على مستوى المدينة والتطوع إلزاميين بالنسبة للتلاميذ والطلبة وإشراكهم في مشاريع لفائدة مَدَنهم والمجالات الترابية التي ينتمون إليها. وفي مجال إعادة الإدماج الاجتماعي للسجناء، ينبغي أيضاً تشجيع ممارستهم لأشغال لفائدة المصلحة العامة بالمدينة وجعلها آلية للتصدي لحالات العود ووسيلة لتعزيز التضامن وإعمال قيم التمدن.

5. مأسسة آليات الاستشارة والتشاور التشاركي مع مختلف مكونات المجتمع المدني بالمدينة مع العمل على إشراك الشباب والنساء، من خلال :

○ إعداد دليل منهجي موحد خاص بكل آلية وهيئة للحوار والاستشارة والتشاور مع المواطنين والمجتمع المدني. وينبغي أن يحدد كل دليل معايير أهلية الجمعيات وكيفية تنظيم اللقاءات التشاورية وضمان توفر وسائل العمل والموارد الواجب وضعها رهن إشارة الجمعيات؛

○ وينبغي أن يتم إعداد هذه الدلائل بطريقة تشاركية في إطار "لجنة العمل التقنية في مجال تقييس التنمية المستدامة للمدن والجماعات"، التي أحدثها المعهد المغربي للتقييس سنة 2017، بالتعاون مع المديرية العامة للجماعات المحلية وكتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة ووزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والسكنى وسياسة المدينة.

○ تشجيع جمعيات المدينة على الانتظام في إطار شبكة، وتكوين أعضائها في مجال اختصاصاتهم والكيفيات الجديدة للمشاركة وتقديم العرائض والملمتسات والتقدم بالشكايات لدى الجماعات والإدارات الترابية.

6. تخويل المدن الكبرى وضعاً خاصاً من حيث الصلاحيات وقدرات التدبير الإداري الناجع، حتى تتمكن من الاضطلاع بدورها كاملاً باعتبارها محركاً للنمو على الصعيد العالمي.

7. تحسين صورة المدن المتوسطة وتحرير ما تزخر به من إمكانيات، حتى تتمكن من القيام بدورها الإستراتيجي والاضطلاع بمسؤوليتها في مجال التنمية الحضرية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في ما يتعلق بإرساء التوازن الترابي بين حاضرة الجهة والمناطق القروية.

8. تسريع مسلسل أعمال الميثاق الوطني للامركز، من خلال تحقيق نقل فعلي وتدرجي لسلطات القرار والموارد والوسائل إلى الإدارات الترابية بمختلف مستوياتها.

9. يتعين على السلطات العمومية والجماعات الترابية إعادة تمكين النساء من تملك الفضاء العام والنهوض بالحس المدني وروح المواطنة لدى ساكنة المدينة، وذلك من خلال :

○ إشراك النساء في إعداد كل رؤية للتنمية الحضرية؛ ودعم المجتمع المدني؛ وتنظيم حملات تحسيسية ذات صلة، وذلك بغاية الدفع بتطور العقلية والمعايير السوسيوثقافية القائمة؛

○ تعزيز الأمن العام، كشرط مسبق لتحقيق الاستدامة الحضرية.

(ب) توصيات قطاعية من أجل الانتقال نحو التنمية المستدامة للمدن

تهم التوصيات القطاعية مجالات التنمية المستدامة لمدينة اليوم، ألا وهي :

● الاقتصاد والإنتاج والاستهلاك المستدام

● الأمن

● السكن

● التربية والتعليم

- الصحة
 - الحركية والارتباط والنقل
 - البنيات التحتية والشبكات
 - الماء
 - الطاقة
 - التضامن، الإدماج، العيش المشترك، آليات الحماية الاجتماعية، الترابط
 - البيئة السليمة، التنوع البيولوجي والغابات الحضرية، تقليص التلوث، تدبير النفايات
 - التكيف مع التغيرات المناخية وتخفيف آثارها، والقدرة على الصمود أمام الكوارث الطبيعية
 - التنوع البيولوجي وخدمات الأنظمة البيئية
 - الابتكار والبحث
 - الثقافة والهوية المشتركة
- وقد جرى تحليل كل مجال من هذه المجالات واقتراح توصيات عملية تسعى للاستجابة للغايات الست للتنمية المستدامة للمدن، وهي :
- الجاذبية
 - البيئة
 - الاستخدام المسؤول للموارد الطبيعية
 - التماسك الاجتماعي
 - الرفاه
 - القدرة على التكيف والصمود
- يوصي المجلس بما يلي :

1. جعل المدن المغربية أقطابا اقتصادية وصناعية تنافسية تتمتع بالقدرة على التكيف والصمود على الصعيد الوطني والدولي؛ وأن تكون أقطابا منتجة للثروة وفرص الشغل اللائق ومدمجة للنساء والشباب

على المستوى الوطني

■ العمل بشكل مشترك على وضع تصور اقتصادي على المدى البعيد لكل مدينة يركز على ما تزرخ به من إمكانات ومؤهلات وما يميزها من خصوصيات، وفق مقاربة مندمجة ومنسجمة مع صبغة الجهة، كما هي موثقة في التصميم الجهوي لإعداد التراب، مع ضمان التكامل بين مدن الجهة ومع السياسة الصناعية الوطنية. وينبغي أن يتم إعداد هذه الرؤية بشكل تشاركي في مرحلتها الأولى، من لدن مختلف الفاعلين بالمدينة على أن يتم إشراك باقي الفاعلين بالجهة في المرحلة الثانية.

■ توفير الظروف اللازمة لتنمية القطاع الخاص المحلي ولاستقطاب الاستثمارات الدولية، من خلال وضع قواعد منصفة وفعالة وشفافة : إعطاء مكانة مهمة للمدن الكبرى والمدن في مشروع الميثاق الوطني للاستثمارات وتسريع الإصلاحات التي تمت مباشرتها من أجل إعادة هيكلة المراكز الجهوية للاستثمار وتحسين مناخ الأعمال على المستوى الجهوي وإحداث المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة والشركات الناشئة (Startups) بالمدن وضمان استدامتها. ومن شأن هذه التدابير أن تمكن من النهوض بشكل كبير بسوق الشغل المحلي والجهوي وتعزيز المكانة المتميزة للمدن المغربية في التصنيف الدولي السنوي لممارسة أنشطة الأعمال وفي سلاسل القيمة العالمية.

■ ضمان إنصاف أفض بين المدن في التنزيل الترابي للمشاريع المهيكلية المنبثقة عن السياسات القطاعية وعن الاستثمارات العمومية.

■ إدراج الرؤية الاقتصادية للمدن ومناطقها الصناعية المهيأة في برنامج العمل للتسويق الترابي الدولي للجهات وفي عمل الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات المحدث مؤخرًا، مع الحرص على ضمان توزيع ترابي أفضل للاستثمارات الأجنبية الخارجية بين المدن.

على المستوى المحلي

■ العمل على تحلي اقتصاد المدينة بقدرة أكبر على التكيف والصمود، من خلال تنويع اقتصادها (اقتصاد المعرفة، الاقتصاد التضامني والاجتماعي، القطاعات الصناعية الخضراء الجديدة) وإرساء آلية مؤسسية للذكاء الاقتصادي وذلك من أجل ضمان استباق وتكيف أفضل مع التغيرات التكنولوجية والصناعية والطاقة والمناخية المستقبلية.

■ تحسين الإدماج الاقتصادي والمالي للنساء والشباب والمهاجرين، من خلال المواكبة الملائمة للمقاولات الصغيرة جدا و الصغرى والمتوسطة في ما يتعلق بالولوج إلى التمويلات، والنهوض بروح المقولة عبر إطار التشغيل الذاتي وتشجيع الانتقال من القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم.

على المستوى المجتمعي

■ تشجيع إرساء نظام لتدبير المسؤولية المجتمعية للمقاولات يركز على المعيار الدولي (إيزو 26000) وبذل المزيد من الجهود لتحفيز القطاع الخاص الجهوي على الاضطلاع بدور جديد

يكون فيه مستثمرا مواطنا منخرطا في مسعى الرفع من تنافسية المدن المغربية على الصعيد الدولي.

- تأهيل المعايير الخاصة باستدامة المناطق الصناعية والعمل بشراكة مع المعهد المغربي للتقييس على توحيد دفاتر التحملات المتضمنة للقواعد والممارسات الفضلى في ميدان تهيئة ومعالجة وإعادة تدوير وتثمين النفايات الصناعية التي تنتجها هذه المناطق.
- الإسراع باعتماد مشروع القانون رقم 49.17 المتعلق بالتقييم البيئي والرامي لإصلاح إطار دراسة تأثير المشاريع الاستثمارية على البيئة وتعزيز الوسائل البشرية والمادية لمراقبة احترام دفاتر التحملات والنص على مبدأ إخضاع السياسات العمومية والبرامج التنموية على المستوى الجهوي والمحلي للتقييم البيئي الإستراتيجي المسبق. وبغية ضمان الأعمال الفعلي لهذه المتطلبات والإصلاحات الجديدة وتملكها من لدن الأطراف المعنية، ينبغي أن يتم مسلسل اعتماد مشروع القانون رقم 49.17 في إطار من التشاور مع مجموع الفاعلين بالقطاع الخاص والجمعيات ومكاتب الدراسات.
- الإسراع بتعديل ظهير 1914 المتعلق بـ"تنظيم المحلات المضرة بالصحة والمزعجة والمحلات الخطرة" بتشاور مع وزارة الصناعة والتجارة ووزارة التعمير والمديرية العامة للجماعات المحلية والاتحاد العام لمقاولات المغرب والمجتمع المدني.
- وضع خطة عمل لمكافحة التلوث الغذائي في مختلف الأنشطة السوسيو-اقتصادية بالمدينة، بشكل منسجم مع البرنامج الوطني لمكافحة التلوث الغذائي الذي تسهر وزارة الفلاحة والصيد البحري على إعداد صيغته النهائية.

2. ضمان الأمن والسلامة الحضرية

- الإسراع اعتماد مشروع القانون رقم 11.10 المحدث بموجبه مرصد وطني للإجرام والذي من شأنه أن يضطلع بدور محوري في إعداد السياسة المتعلقة بالجريمة الحضرية وإعداد الدراسات العلمية حول انعكاسات العقوبات السجنية وحول حالات العود واقتراح حلول من أجل تقليص عددها.

ينبغي أن يضم مجلس إدارة المرصد المشار إليه القطاعات الوزارية المكلفة بالشباب والرياضة، والسكنى، والتعمير، والثقافة، والداخلية، والدفاع، والمالية، بالإضافة إلى ممثلي المجتمع المدني المختصين في هذا المجال. ومن الأهمية بمكان أن تضم هذه الهيئة أيضا خبراء في علوم الجريمة والإحصاء والاجتماع...

ويتعين أن يعمل هذا المرصد على تجميع ودراسة مؤشرات الإجرام وتحليل اتجاهاته والأسباب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية الكامنة وراءه. كما ينبغي أن يقترح وسائل للوقاية من ظواهر العنف وعدم احترام قيم المواطنة والانحراف والإرهاب وآلية لاستشراف تطورها المستقبلية. ولتحقيق هذا الغرض، ينبغي أن تتوفر المدن المغربية على

خريطة وطنية للجريمة، تقدم المعطيات حسب نوع الجريمة والحي والمدينة والجهة والفئة السوسيو مهنية والسن... وكلها مؤشرات من شأنها أن تمكن من فهم كل نوع من أنواع الجرائم وإيجاد الحلول المناسبة له؛

- جعل مسألة سلامة المرأة في صلب انشغالات سياسة المدينة والمؤشرات الرئيسية لقياس جودة حياة المواطنين وكذا في برامج الأحزاب السياسية؛
- النهوض بقيم الاحترام والحوار والتسامح داخل الأسرة وعلى مستوى نمط الحكامة المحلية وفي المدرسة، لاسيما إزاء الأشخاص المنحدرين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء.

3. الانتقال من المنطق الكمي في سد الخصاص في مجال السكن إلى منطق توفير السكنى والسكن اللائق، المدمج والمستدام

تحسين جودة السكن بوصفها شرطاً بيئياً لتحقيق الرفاه والعيش المشترك الجيد

- العمل بشراكة مع المعهد المغربي للتقييس، على وضع "علامة خضراء" موجهة لسوق السكن الاجتماعي، وذلك من أجل إدماج المتطلبات البيئية والمائية والطاقية في دفاتر التحملات الخاصة بالمنعشين العقاريين؛
- الإسراع بإخراج النصوص التطبيقية الخاصة بالقانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء وإلغاء الممارسة القائمة على منح الاستثناءات لبناء المساكن الاجتماعية خارج ضوابط وثائق التعمير؛
- تطوير عرض من السكن الاجتماعي موجه للكراء وإعادة النظر في عدد الوحدات السكنية المسموح بإقامتها في الهكتار الواحد بموجب الدورية الوزارية الصادرة بتاريخ 14 يونيو 2010 (230 وحدة سكنية في الهكتار)، وهي نسبة تتجم عنها كثافة سكانية مفرطة وقد تتسبب في إعادة إنتاج مظاهر الهشاشة والإقصاء.
- اعتماد مقاربات جديدة للبرنامج الوطني "مدن بدون صفائح" بشكل يسمح بإعادة تأطيره في سياق سياسة للمدينة، من أجل القضاء على مدن الصفائح وتعويضها بفضاءات للعيش والتنشئة الاجتماعية المندمجة في المدينة؛
- الأعمال الفعلية للتدابير المنصوص عليها في القانون رقم 94.12 المتعلق بالمباني الآيلة للسقوط وتنظيم عمليات التجديد الحضري، خاصة من خلال أعمال الإجراءات الرامية إلى معالجة المباني الآيلة للسقوط وإحداث الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط.

جعل المباني أكثر مراعاة للبيئة ولمقتضيات النجاعة الطاقية

- سنُّ إجبارية الإدلاء بالوثيقة المتعلقة بدرجة النجاعة الطاقية للمبنى المراد إقامته، عند إيداع طلب رخصة البناء (وفق نظام النجاعة الطاقية للمباني)

- العمل في إطار البرنامج التعاقدي القائم بين الدولة والوكالة المغربية للنجاعة الطاقية برسم الفترة 2017-2020 على وضع برنامج وطني للنهوض بالنجاعة الطاقية للمباني وتشجيع إنتاجها بشكل ذاتي للكهرباء انطلاقاً من مصادر الطاقات المتجددة، وذلك من خلال إرساء آلية مندمجة (تشمل التمويل الدولي، الدعم التقني، وضع إستراتيجية صناعية، تحفيز السوق، تقليص الدعم، سعر الكربون المنخفض). ويشكل هذا الإطار توليفاً مندمجاً وشاملاً بين تدخلات مختلف الفاعلين العموميين والخواص وبين تنفيذ النصوص التطبيقية للقانون رقم 47.09 المتعلق بالنجاعة الطاقية والقانون رقم 58.15 الذي يسمح بربط أصحاب منشآت إنتاج الطاقة الكهربائية انطلاقاً من مصادر الطاقات المتجددة بالشبكة الكهربائية الوطنية ذات الجهد المنخفض.

- بلورة منتجات مالية خضراء موجهة لسوق التجهيزات المنزلية ذات الاستهلاك المنخفض من الطاقة، بشراكة مع الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية، المسؤولة عن وضع بطاقة المعلومات الطاقية على الأجهزة، وشركات قروض الاستهلاك والفاعلين الخواص وممثلي المجتمع المدني وجمعيات حماية المستهلك.

- وضع إطار مرجعي لمشاريع "الأحياء المراعية للمعايير البيئية" من أجل تشجيع السلوكات المحافظة على البيئة، بالإضافة إلى العمل على تأطير عمليات التهيئة الحضرية المحترمة لمبادئ التنمية المستدامة مع الحرص على ملاءمتها لخصائص المجال الترابي. وينبغي أن يسعى مشروع الحي المراعي للمعايير البيئية إلى مساعدة المواطنين على الاضطلاع بأنفسهم برفع التحديات البيئية التي يواجهونها بشكل جماعي.

4. جعل التربية، والتعليم العالي، والتكوين المهني رافعة للنهوض بثقافة التنمية المستدامة

- إدماج مبادئ التنمية المستدامة والتربية على البيئة في منظومة التربية الوطنية من أجل تغيير عقليات المواطنين وسلوكياتهم؛
- إدراج مهن التنمية المستدامة في برامج مدارس تكوين المختصين في التعمير والمهندسين المعماريين؛
- إدراج التربية على البيئة والتنمية المستدامة في المناهج البيداغوجية؛
- ضمان الإنصاف بين المدرسة العمومية والمدرسة الخاصة؛
- يتعين أن تشارك المدينة في جهود صيانة وتأهيل المدارس العمومية وفتح ما تتوفر عليه من فضاءات رياضية وتجهيزات تعليمية في وجه محيطها.

5. بلورة وتنفيذ رؤية للحركية والربط ووسائل النقل الحضري المستدام والمدمج بالمدن

اعتماد مشروع الإستراتيجية الوطنية للتنقلات المستدامة على مستوى المجلس الحكومي

تعزيز القدرات في مجال تدبير خدمات النقل

- رقمنة تدبير فضاءات وقوف العربات وتدبير السير الطرقي، مع إيلاء أهمية خاصة للمدارات التي تطرح جملة من الإشكاليات، واعتماد "أنظمة المساعدة على الاستغلال وإرشاد الأشخاص المتنقلين" (SAEIV)؛
- تعزيز وتعميم شركات التنمية المحلية (لتخطيط وتنفيذ وتتبع إنجاز البنيات التحتية وتقديم الخدمات) ومؤسسات التعاون بين الجماعات (من أجل التنسيق بين مجموع الجماعات الداخل ضمن نطاقها) في مجال النقل الحضري؛
- تعزيز قدرات الفاعلين المحليين في مجال تدبير خدمات النقل العمومي والتركيب المالي للمشاريع للحصول على تمويل الصندوق المخصص لتمويل التنقلات الحضرية المسمى "صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن"

تقليص الحاجة للتنقل ومسافة التنقل

- ترشيد عمليات التنقل من خلال تجريد المساطر الإدارية من الصفة المادية والعمل خلال مرحلة التخطيط الحضري على التوزيع العقلاني لأحواض السكن والتشغيل؛
- أخذ مبدأ الربط بين وسائل النقل المتعددة بعين الاعتبار عند وضع مخططات توجيه التهيئة العمرانية ومخططات التهيئة، خاصة بالنسبة للمدن ومناطق التعمير الجديدة، من خلال التنصيب على إقامة ممرات ومسالك خاصة بالنقل متعدد الوسائط والدراجات النارية والهوائية والراجلين؛
- تعميم مخططات التنقل الحضري على كل الجماعات وربط استفادتها من المساعدات والتمويلات بإنجاز هذه المخططات. إدراج مخطط التنقل الحضري في إطار توجهات ومقتضيات وثائق التخطيط الحضري، لاسيما مخطط توجيه التهيئة العمرانية، وذلك بغية إقامة مدينة مدمجة، منسقة ومرتبطة بالشبكة؛
- ترشيد توسع المدينة وتوجيه عملية توزيع أحواض السكن والتشغيل عبر إنجاز خطوط النقل العمومي.

زيادة استعمال وسائل النقل الأقل استهلاكاً للطاقة وتحسين النجاعة الطاقية للعربات

- العمل في المدى المتوسط على إعداد البنية التحتية للمدن لاستقبال السيارات الكهربائية، بوصفها وسيلة رئيسية للحركة الحضرية المستقبلية؛
- النهوض باستعمال وسائل تنقل مراعية للبيئة المحيطة وإيلاء أهمية خاصة لحركة الأشخاص في وضعية إعاقة داخل المدينة؛
- وضع إستراتيجية لتنمية التنافسية اللوجيستية الحضرية وإعمال "الميثاق المغربي لصالح اللوجيستيك الأخضر". وينبغي على المدن التوفر على قواعد ومخططات لتنظيم سير ووقوف عربات نقل السلع.

6. جعل التراث الثقافي رافعة لتعزيز جاذبية المدينة وتنافسيتها المستدامة

- إبراز مقومات الهوية والقيم الروحية في تصميم وإنجاز مشاريع السكن والتجهيزات العمومية، والمعالم التراثية والساحات والفضاءات الخضراء وتجهيزات الفضاء الحضري؛
- إعداد ميثاق ثقافي وطني يكون بمثابة إطار للتخطيط الحضري للمدن القائمة والمستقبلية. ويتعين أن يتضمن هذا الميثاق الخصوصيات الثقافية المحلية والتراث غير المادي والإرث المعماري والقيم المتوارثة، وأن يساهم في ترسيخ المبادئ والقواعد التوجيهية للاندماج الحضري والتماسك الاجتماعي وتثمين ذاكرة المدن وأبعادها الرمزية والطبيعية وترشيد استهلاك الموارد؛
- إعادة النظر في مقاربات وبرامج التنشيط الثقافي بالمدن والعمل على تحسينها، بما يتيح جعلها في متناول جميع المواطنين؛
- خلق صندوق وطني للتمويل وإطار ضريبي تحفيزي للاستثمارات الموجهة لإعادة تأهيل مباني المدن العتيقة والقديمة وبنياتها التحتية، وتعزيز قدرات جماعات هذه المدن في مجال إعداد وتدبير مشاريع التثمين الاقتصادي للتراث التاريخي والثقافي؛
- تحيين مستمر للجرد الوطني للتراث المعماري الحضري والحرص على تسجيل شامل ودقيق لمعالمه من لدن وزارة الثقافة والمساهمة في التعريف به على الصعيد الدولي وفي إدراجه في قائمة التراث العالمي لليونسكو.

7. النهوض بقيم التضامن والإدماج والعيش المشترك لدى المواطنين بالمدن

- إلغاء التقسيم المفرط للمناطق في وثائق التعمير، عبر اعتماد التمازج الحضري والوظيفي. كما ينبغي أخذ بعين الاعتبار ضرورة توزيع منسجم بين مختلف أصناف السكن وبين السكن الاجتماعي، من أجل تفادي التمييز السوسيو مجالي؛
- التوزيع المتوازن بين أحياء المدينة للمرافق الجماعية والأماكن العامة ومعالم هوية المدينة، وهي مرافق تحدد جودة الحي وتمنح السكان الشعور بالكرامة وبممارسة حقهم في المدينة. إذ يجب أن يتمتع كل حي، من بين أمور أخرى، بالقرب من واحد أو أكثر من مراكز التسوق والساحات والحدائق والمكتبات وباحات اللعب والملاعب الرياضية. وتشكل هذه الأماكن فضاءات للتبادل ونسج العلاقات، كما تشجع على بروز أقطاب حضرية صغرى؛
- وفي إطار تنفيذ السياسة الوطنية الجديدة إزاء المهاجرين، ينبغي جعل إدماجهم محورا هاما في حكمة المدن والتمازج الاجتماعي أثناء التخطيط لإجراء توسيعات حضرية جديدة؛

- وضع آليات وطنية مبتكرة في مجال الحماية الاجتماعية وتعميمها على الفئات الاجتماعية الأكثر خصاصة في مدن الغد، والتي ستضم كل الساكنة الوطنية تقريباً؛
- العمل على أن تأخذ الهيئات العمومية أو الخاصة التي توفر مرافقاً أو خدمات مفتوحة في وجه العموم بعين الاعتبار كل الجوانب المتعلقة بتوفير الولوجيات للأشخاص في وضعية إعاقة، طبقاً لمقتضيات القانون 10.03 المتعلق بالولوجيات؛
- اعتماد علامات تشوير حضرية ملائمة لمختلف أصناف الإعاقة، والعمل على أن تأخذ المنشآت الحضرية بعين الاعتبار الشروط الخاصة التي يتطلبها تنقل الأشخاص ذوي الحركة المحدودة؛
- بلورة برامج في وسائل الإعلام والمدارس الوطنية تعنى بتعزيز قيم الانفتاح والحوار واحترام الثقافات والأديان والمجموعات العرقية الأخرى وتوطيد الوشائج الاجتماعية؛
- إدراج مادة التراث الثقافي في المناهج الدراسية وفي التعليم العالي وتثمين الخصوصيات التي تزخر بها كل جهة ومدينة مع توفير الموارد البشرية المتخصصة.

8. تحرير ما تزخر به المدن المغربية من إمكانات في مجال الطاقات المستدامة

- تبني ممارسات تدبيرية جديدة في مجال الطاقة بالمدن، من خلال اعتماد المعيار الدولي إيزو 50001 في تدبير الطاقة على مستوى البنيات التحتية الجماعية والمقرات الإدارية والإدارة العمومية. وفي هذا الصدد، ينبغي تعميم وتوحيد استعمال التكنولوجيات الجديدة "الشبكة الكهربائية الذكية" (Smart grid) في تدبير شبكات توزيع الكهرباء، وترشيد استهلاك الطاقة في الإنارة، وتطوير شركات الخدمات الطاقية و / أو شركات تنمية محلية متخصصة، في كل المدن المغربية خاصة على مستوى التوسعات الحضرية الجديدة؛
- مواكبة الفاعلين الاقتصاديين المحليين، لاسيما المقاولات الصغرى والمتوسطة في الإجراءات الإدارية المتعلقة بالاستثمار في مشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية المتأتمية من مصادر الطاقة المتجددة، طبقاً للمرسوم رقم 2.15.772 الصادر بتاريخ 28 أكتوبر 2015 المتعلق بشروط وكيفيات ولوج منشآت إنتاج الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقة المتجددة إلى الشبكة الكهربائية الوطنية ذات الجهد المتوسط؛
- وضع لوحة قيادة طاقية وطنية تمكن من تتبع ومقارنة وتصنيف النجاعة الطاقية لكل مدينة، من خلال مؤشرات رئيسية من قبيل الكثافة الطاقية، النجاعة الطاقية والإنتاج الذاتي للطاقة الحرارية والكهربائية انطلاقاً من مصادر الطاقات المتجددة؛
- تطوير سوق وطني للكربون وبيع الرصيد من الانبعاثات، ارتكازاً على مشاريع نموذجية منصوح عليها في برنامج "شراكة التأهب للسوق" (PMR) في انسجام مع المادة 6.2 من اتفاق باريس لتغير المناخ ومع آليات التعاون المتشاور حولها للسوق الدولي للكربون؛

- إحداث صندوق للنجاعة الطاقية خاص تقوم على تدبيره الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية ويتم تمويله من الرسوم والاقتطاعات على المحروقات (زائد 1 في المائة من ثمن المحروقات)؛
- إنجاز برامج إعلامية لتحقيق تعبئة جماعية من أجل تغيير السلوكات (الاستهلاك بطريقة أفضل، تعويض الأجهزة ذات الاستهلاك المرتفع من الطاقة بأخرى أقل استهلاكاً) وجعل النجاعة الطاقية رافعة لتحقيق المردودية الاقتصادية؛
- تفعيل إصدار النصوص التطبيقية للقانونين 58.15 و 47.09 (المراسيم المتعلقة بالكيفيات التقنية لضخ الطاقة المتأتية من مصادر الطاقات المتجددة في الشبكة منخفضة الجهد لأغراض تجارية، الافتتاح الطاقى، دراسة التأثير الطاقى لمشاريع التهئة الحضرية أو مشاريع إنشاء البنايات، والجوانب المتعلقة بالتقييس في مجال الأداء الطاقى وتعميم نظام العئونة الطاقية للتجهيزات السكنية وتعميم التقييس (توحيد المعايير) في ما يتصل باستهلاك الطاقة الأحفورية في الصناعة، فتح الشبكة الكهربائية منخفضة ومتوسطة الجهد في وجه مشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية المتأتية من مصادر الطاقات المتجددة...)

9. العمل من أجل بيئة حضرية سليمة ومستدامة ومحترمة للتنوع البيئي للمدينة

- خلق الترابط بين المنظومة الصحية والانعكاسات البيئية السلبية التي تتعرض لها المدينة : من خلال وضع نظام للرصد والإنذار الصحي مرتبط بالانعكاسات البيئية السلبية التي تتعرض لها المدينة (ذروة تلوث الهواء والتربة والماء، النفايات الصلبة، الإجهاد، إلخ)، بالإضافة إلى وضع مخطط عمل للصحة والبيئة خاص بكل مدينة؛
- إرساء حكمة بيئية جديدة للمدن مرتكزة على توفير وسائل مراقبة مدى الأعمال الفعلية للقوانين والنصوص التنظيمية في مجال البيئة، من خلال تعميم الشرطة الإدارية البيئية وضمان ولوج مجموع المواطنين للمعلومات البيئية. أما في ما يتعلق بتدبير مجلس المدينة للمجال البيئي، فينبغي إرساء الممارسة القائمة على تقديم المجلس عند نهاية ولايته السياسية لحصيلة وضعية الرأسمال الطبيعي وللمنجزات التي تم القيام بها في ما يتصل بحماية البيئة، كما يتعين وضع نظام لتدبير المتطلبات البيئية بناء على الإطار المرجعي الدولي إيرو 14001 مع الاستفادة من تجربة مدينة مراكش في هذا الباب.
- في ما يتعلق بتدبير النفايات السائلة، فقد بات من المستعجل :
- نشر مقاييس الكميات القصوى من النفايات السائلة الممكن إلقاؤها في الساحل وإعداد التصاميم الجهوية للساحل طبقاً لمقتضيات القانون رقم 81.12 المتعلق بالساحل.
- الإسراع بتنفيذ البرنامج الوطني للوقاية من التلوث الصناعي وتوسيع طريقة عمل محطات تطهير المياه العادمة الحضرية لتشمل المستوى الثالث للمعالجة وإصدار المراسيم المتعلقة بإعادة استعمال المياه العادمة بعد تطهيرها ونقل الأوحال المتأتية من محطات تطهير المياه العادمة واستعمالها كمصادر طاقة (التثمين الطاقى).

- جعل الغابات والتنوع البيولوجي الحضري رافعة لتحسين جودة حياة المواطنين بالمدن. وفي هذا الإطار، ينبغي أن تعمل مجالس المدن، بمعية الإدارة الترابية والمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر والمواطنين، على وضع مخطط لحماية وتهيئة وتثمين الغابات الحضرية المصنفة والنهوض بها.
- وضع التصور لبرنامج لتغيير عقليات وسلوكيات سكان المناطق الحضرية في ما يتعلق بتدبير النفايات المنزلية، من أجل الانتقال من تدبير كلاسيكي قائم على جمع النفايات وطمرها في المطرح نحو إرساء قطاع صناعي أخضر جديد يركز على تقنيات فرز النفايات في المصدر ومعالجتها وإعادة تدويرها وتثمينها داخل مراكز الطمر والتثمين. وتقتضي هذه المقاربة الجديدة من جهة، مراجعة القانون رقم 28.00 وإعادة النظر بشكل جذري في طريقة تنفيذ المرحلة الثانية من البرنامج الوطني للنفايات المنزلية والوقوف عند حصيلة مرحلته الأولى، ومن جهة أخرى، النهوض بدور جديد للمواطن-الفاعل في تدبير النفايات وتعبئة وسائل الإعلام، وذلك من أجل التمكن من تخفيض التكاليف وخلق موارد من خلال تدبير وإعادة تدوير النفايات التي يمكن أن تولد الطاقة وتخلق فرص الشغل.
- استباق وضعية شح الماء الصالح للشرب في المدن من خلال تطوير استعمال مصادر غير تقليدية للمياه (إعادة استعمال المياه العادمة بعد تطهيرها، تحلية ماء البحر في المدن الساحلية) وترشيد الطلب عبر تحسين أداء شبكات التوزيع وتحسين استعمال الأسر للمياه، إدراج دراسة تأثير المشاريع الاستثمارية المستقبلية على الوضعية المائية في التخطيط الحضري، وأخيرا من خلال إعادة تحديد النموذج الاقتصادي لتدبير خدمات توزيع الماء الصالح للشرب وتجميع ومعالجة المياه العادمة.
- إحداث مركز وطني للكفاءة والابتكار التكنولوجي في ميدان ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية والبيئة، يسهر على المواكبة التقنية والمنهجية للجماعات الترابية والوحدات الصناعية في اعتماد الطرق الجديدة للاستهلاك المسؤول ومكافحة التلوث، لاسيما في ما يتصل بتدبير النفايات الصلبة وجودة الهواء ومعالجة المياه العادمة.

10. تحسين قدرات المدن على تخفيف آثار التغيرات المناخية والتكيف معها وتحملها

- العمل في إطار مركز الكفاءات للتغير المناخي بالمغرب (C4 Maroc) على إحداث منصة وطنية للشاركة، مكرّسة لتعزيز قدرات الفاعلين الأساسيين بالمدن ومواكبتهم (المنتخبون، الإدارة المحلية، المصالح الخارجية، المجتمع المدني والقطاع الخاص) وتهدف إلى التنزيل الترابي للمشاريع المدرجة ضمن المساهمات المحددة وطنيا (NDC) من لدن المغرب، والعمل وفق طريقة تشاركية على بلورة مخططات المدن في مجالي الطاقة والمناخ، والتركيب التقني والمالي لمشاريع التخفيف، وتعبئة وتنويع موارد تمويل جهود مواجهة تغير المناخ، وإرساء آليات تستند إلى طريقة "الإجراءات القابلة للقياس والإبلاغ عنها والتحقق منها" (MRV)، وذلك من أجل الرفع من الأهداف الوطنية برسم المساهمات المحددة وطنيا.

ينبغي أن يأخذ مسلسل إعداد مخططات الطاقة الخاصة بالمدن بعين الاعتبار التوجيهات والتدابير المقترحة في الإستراتيجية الوطنية لتحقيق تنمية منخفضة الانبعاثات في أفق 2050، تعزيز الاستثمارات مع الجماعات الأخرى بالجهة ومع الاستثمارات المزمع القيام بها في إطار الإستراتيجيات والبرامج الوطنية : الإستراتيجية الوطنية في مجال الطاقة، الإستراتيجية الوطنية للوجيستيك، المخطط المغربي للطاقة الشمسية، البرنامج الوطني للنفايات المنزلية والمماثلة لها، البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة، برنامج تحسين النقل الحضري، وغيرها.

- الحرص قبل مباشرة عمليات توسيع المدارات الحضرية للمدن التي تواجه مخاطر، على وضع خرائط المناطق المستجيبة لشروط التعمير، من أجل تحديد وتوجيه المناطق القابلة للبناء ووضع تخطيط البنيات التحتية الطرقية والطرق السيارة.
- وضع إستراتيجية فعالة تكون موضوع تنسيق بين المتدخلين بكل مدينة للوقاية من الكوارث الطبيعية ومكافحتها، وذلك من أجل :
 - تحديد المسؤوليات وتعيين خلية مكلّفة بقيادة العمليات، وضمان التنسيق مع الأرضية الوطنية لتدبير المخاطر الكبرى، وإدراج هذه المخاطر ضمن السياسات التنموية؛
 - النهوض بنقاسم تدبير المعارف والمعلومات حول الأخطار وتدبير الأزمات في المدن؛
 - تحميل المسؤولية لكل الفاعلين المحليين من أجل السهر على تطبيق المقتضيات القانونية اللازمة لتحقيق قدرة المدن على التكيف والصمود.
- حث المقاولات، لاسيما الوكالات والمناطق الصناعية، على وضع سيناريوهات أزمة خاصة بقطاعاتها، ووضع إطار ملائم لتدبير الأزمات واختباره.
- العمل من خلال السلطات العمومية والجماعات الترابية على وضع إستراتيجية تمويل ملائمة لمكافحة الكوارث الطبيعية، مرتكزة على تقنيات مالية للتعويض أو التضامن، بالإضافة إلى اعتماد آليات التأمين القائمة على الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص.
- مواكبة الجمعيات المحلية في عملية تركيب المشاريع المناخية وطلب تمويلها لدى الصندوق الأخضر للمناخ.

11. جعل المدن إطارا للابتكار والإبداع والبحث التطبيقي لفائدة الشباب

- تطوير خبرة ومهارات وطنية في مجال خدمات المدن الذكية (Smart cities)، من خلال تعزيز البنيات التحتية للتدبير الرقمي للمدن، لاسيما المدن الكبرى، واستخدام مختلف توظيفات التكنولوجيات الحديثة في الخدمات العمومية المقدمة للمواطنين؛
- تعميم "الشبكة الكهربائية الذكية" (Smart grid) والعدادات الذكية على جميع المدن؛
- النهوض بثقافة الابتكار داخل الأسرة والمدرسة والجامعة والإدارة؛

- تعزيز توجه المدن نحو احتضان مجتمعات التكنولوجيات والابتكار ومراكز البحث والامتياز، مع إدماج أبعاد التنمية المستدامة والتكنولوجيات النظيفة الجديدة ضمن أهداف هذه البنيات وبرامجها ومجالات تدخلها؛ والرفع من عدد مشاريع البحث التطبيقي في ميادين التكنولوجيات الجديدة للاقتصاد الأخضر واقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي، من خلال الاستفادة من صناديق التمويل الجديدة الموجهة للبحث. ويجب أن يركز هذا التدبير على احتضان وتشجيع الشركات الناشئة والمقاولات الصغرى والمتوسطة بهدف النهوض بالتكنولوجيات وتشجيع بروز فاعلين رائدين في المجال (أبطال وطنيين) قادرين على تصدير معارفهم ومهاراتهم على الصعيد الدولي؛
- دراسة إمكانية احتضان المدن الكبرى لمعاهد بحث متخصصة في الإشكاليات المتعلقة بالمدينة (الحركية، تدبير النفايات، النجاعة الطاقية...)، وذلك بشراكة مع مراكز البحث القائمة وتنسيق مع الجهة.

(ج) تدابير متعلقة بتسيير ومواكبة الانتقال نحو التنمية المستدامة للمدن المغربية

1. من أجل تخطيط إستراتيجي مرتكز على التكامل والتعاون وتضافر الجهود على الصعيد المحلي والجهوي والوطني

- استثمار آليات تنظيم العمل الجماعي، لاسيما التصميم الجهوي لإعداد التراب الذي يعتبر وثيقة مرجعية في تدبير الشأن العام. كما ينبغي أن تندمج برامج التنمية الجهوية وبرامج تنمية العمالة أو الإقليم وبرامج عمل الجماعة ضمن توجيهات التصميم الجهوي المشار إليه؛
- تفعيل الآليات المنصوص عليها في الدستور والقوانين التنظيمية حول الجماعات الترابية، وهي: التعاون بين الجماعات، مؤسسات التعاون بين الجماعات، مجموعات الجماعات الترابية، آليات التعاون والشراكة والتعاقد، نظام التدبير العصري بحسب الأهداف عبر مؤشرات التتبع والإنجاز والأداء، تقنيات التتبع والتقييم وأنظمة المعلومات؛
- وفي هذا الإطار، من شأن تبني آلية التعاون بين الجماعات أن يساهم في الاضطلاع بمهام ومشاريع ذات منفعة عامة من قبيل النقل الجماعي، إعداد مخطط التنقل، معالجة النفايات، الطرق، التطهير ومحطات معالجة المياه العادمة، إحداث وتدبير التجهيزات المهيكلية، إقامة المَجْمَعات الصناعية؛
- اللجوء إلى تفويض إنجاز بعض الخدمات العمومية من خلال وكالات التوزيع والتدبير المفوض وشركات التنمية المحلية، من أجل التعاطي مع الإكراهات في المجال الإداري والمحاسبي التي يواجهها تدبير المدينة، لكن شريطة قياس الانعكاس الاجتماعي لمثل هذه التدابير؛

- تبني حكمة حضرية متجددة من خلال برامج تعاقدية تجمع بين الدولة والمدينة، أنظمة المعلومات، دلائل المساطر مع تجريدها من الصفة المادية، وذلك من أجل خلق القوة الدافعة التي تنعكس إيجابيا على فعالية تدبير المدينة وعلى جاذبيتها؛
- وضع آليات تنسيق مبتكرة وتعزيز مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص، من أجل تدبير تعددية مشروع المدينة المستدامة وضمان التعبئة حوله وتملكه؛
- إحداث شركة مختلطة بكل مدينة جديدة تضم الدولة والفاعل المشرف على إحداث المدينة والجماعات المعنية، من أجل ضمان مواكبة المشروع في الجوانب المتعلقة بالتنفيذ وتعبئة مصادر التمويل وتدبير المدينة؛
- وضع إطار تعاقدى ملائم للإرساء التدريجي للمدينة المستدامة الجديدة، من أجل تنظيم التزامات مختلف الشركاء والاضطلاع ببرمجة الميزانية القطاعية السنوية؛
- العمل بشكل دوري على إجراء تقييم إستراتيجي بيئي واجتماعي لبرامج عمل الجماعة وبرامج التنمية الجهوية، بما يتماشى مع مضامين مشروع القانون رقم 49.17 المتعلق بالتقييم البيئي.

2. ترشيد حكمة العقار

- إرساء آليات مؤسسية وقانونية للتحكم في العقار وتدبيره، كشرط مسبق لتعبئة المواقع المخصصة للتجهيزات والمنشآت ذات المنفعة العامة وتكوين الرصيد العقاري العمومي :
- إحداث هيئات جهوية تكون في خدمة الجماعات الترابية والمؤسسات العمومية من أجل ضمان أفضل تدبير وتحكم في مسألة العقار. وفي هذا الصدد، يعد مقترح مشروع مدونة التعمير القاضي بإحداث وكالات عقارية جهوية مقترحا وجيها؛
- وضع آليات قانونية لتملك الأراضي من لدن الدولة وفروعها الإدارية من أجل تكوين رصيد عقاري وتعبئة المواقع المخصصة للتجهيزات والمنشآت ذات المصلحة العامة، ألا وهي حق الشفعة؛
- العمل في كل منطقة مشمولة بوثيقة تعمير مصادق عليها، على تكريس سمو قواعد التعمير على المقتضيات المنظمة للأنظمة العقارية في حالة تعارضهما؛
- إرساء قواعد التضامن بين مالكي العقارات في إنجاز الطرق والتجهيزات والمناطق الخضراء. وينبغي التركيز على الإنصاف العقاري كمبدأ أساسي في تخطيط وتدبير المدينة.

3. إدماج غايات التنمية المستدامة للمدن في مسلسل التخطيط الحضري والتهيئة الحضرية

وثائق التعمير

- إدماج توجيهات الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في قواعد إعداد مختلف وثائق التخطيط الحضري، لا سيما مخطط توجيه التهيئة العمرانية، تصميم التهيئة الحضرية؛

- إرساء قواعد قانونية من أجل ضمان الترابط بين التصميم الوطني لإعداد التراب وتصميم التنظيم الوظيفي والتهيئة والتصميم الجهوي لإعداد التراب، ومخطط توجيه التهيئة العمرانية وتصميم التهيئة وبرنامج عمل الجماعة ومشروع المدينة، مع الحرص على تحقيق التلاؤم والانسجام بين التوجهات والاختيارات والمقتضيات التي تتضمنها هذه الوثائق؛
- جعل تصميم التهيئة وثيقة تعاقدية تخضع للتقييم كل خمس أو ثلاث سنوات، من أجل تعديل البرنامج التعاقدية الخماسي أو الثلاثي المعتمد من لدن الجماعة وشركائها؛
- الاعتماد على آليات التخطيط الحضري من أجل تشجيع الكثافة والحد من التمدد والتشتت الحضري، عبر سياسات في مجال العقار والحركية والنقل وعبر تجديد الفضاء الحضري؛
- الإدراج التلقائي لدراسة التأثير في مجال الطاقة والماء والبيئة في مخططات توجيه التهيئة العمرانية، وتصاميم التهيئة والمشاريع الاستثمارية؛
- النهوض بالممارسات الجيدة والمعايير المتعلقة بالأحياء المراعية للبيئة في المدن الجديدة المستدامة.

4. انخراط المدن الجديدة القائمة في مسار الاستدامة

- ربط إحداث المدن الجديدة بتوجهات التصميم الوطني لإعداد التراب والتصميم الجهوي لإعداد التراب وبالدراسات الاستشرافية المحددة لصيغة المدينة وتموقعها وفق رؤية تنموية على المستوى الجهوي وكذا بدراسات التأثير البيئي وإدماج البعد البيئي والطاقي؛
- العمل بشكل تلقائي على مواكبة تصاميم تهيئة المدن الجديدة بدراسات موضوعاتية، طبقا لمقتضيات المادة 3 من القانون المتعلق بالوكالات الحضرية : الحركية الحضرية ووسائل التنقل المراعية للبيئة، الولوجية، مخطط النقل والارتباط، تثمين التراث، النجاعة الطاقية، النهوض بالطاقات المتجددة، معالجة المياه العادمة والنفايات الصلبة، إلخ.
- العمل على تقييم درجة استدامة مخططات الاستثمار الحالية المخصصة لتأهيل المدن الجديدة وإطلاق عملية تحيينها، وذلك من أجل ضمان استدامتها وجاذبيتها وارتباطها مع أحواض التشغيل ومع المدن الأخرى.

5. إضفاء المهنية على التدبير الحضري

- تبني تدبير حضري يقوم، من خلال تسليم الأذن بإحداث التجزئات العقارية وإحداث المجموعات السكنية والمشاريع العقارية، على تشجيع تقليص المسافة المجالية بين مختلف الفئات الاجتماعية وضمان الترابط بين المكونات الحضرية والفضاءات العامة على مستوى كل حي وكل قطاع بالمدينة؛
- وضع آليات للتهيئة الحضرية من قبيل المدن الجديدة ومناطق التهيئة المتشاور حولها الآليات العملياتية للتعمير ومناطق الرصيد العقاري ومدارات الضم الحضري، علما أن القوانين

الجاري بها العمل تحصر عمليات تهيئة وإنتاج الفضاء الحضري في إحداث التجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات؛

- إنشاء بناية على الأقل في كل مدينة تمثل رمزا للمدينة ومعلمة ونقطة التقاء كل مكونات منظومتها؛
- وضع نص قانوني خاص بالمدن الجديدة المستدامة يحدد آليات تصميمها وإحداثها؛
- وضع إطار قانوني خاص بحكمة المدن الكبرى وتدبيرها ؛
- الإسراع بالمصادقة على مشروع القانون رقم 61.16 المحدث بموجبه وكالة التنمية الرقمية.

6. تسريع مسلسل إصلاح النظام الضريبي المحلي وتنويع آليات تمويل مشاريع المناخ على المستوى المحلي من أجل ملاءمة مداخل المدن مع حاجياتها المتزايدة في مجال التنمية المستدامة

يوجد إصلاح النظام الضريبي المحلي، الذي نص عليه المشرع، قيد الإنجاز. وثمة العديد من السبل التي يمكن سلكها من أجل ملاءمة موارد الجماعات الحضرية مع احتياجاتها المتزايدة. وفي هذا الصدد ينبغي العمل على :

- الإسراع بالمصادقة على المرسوم المتعلق بالسماح للجماعات الترابية باللجوء إلى الاقتراض، من أجل توفير الضمانات اللازمة للأبنك للولوج إلى القطاع المحلي؛
- الاستفادة من زائد القيمة العقارية :

ثمة مقتضيات قانونية لا يتم إعمالها والحال أن من شأنها المساهمة في ميزانية الجماعة. ونذكر في هذا الصدد، مساهمة ملاك الأراضي المجاورة في إنجاز الطرق العامة الجماعية، طبقا للمواد 37 و38 و39 للقانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير¹، كما نذكر إمكانية تقاسم زائد القيمة المتأتي من عمليات التعمير بين الدولة وأصحاب الأملاك الخاصة، وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة 59 من القانون رقم 7.81 المتعلق بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة وبالاحتلال المؤقت².

إنه لأمر منطقي أن تعمل المدينة على تمويل نفسها بنفسها. ففي حالة تغيير الغرض الأساسي لاستعمال بقعة أرضية ما (تغيير التنطيق) أو تغيير قواعد استعمال الأراضي (العلو، الكثافة...)، يجب

¹ تنص المادة 37 من القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير على ما يلي : " يكون مالك كل بقعة أرضية تصير أو تبقى مجاورة للطريق العامة الجماعية المقرر إحداثها ملزما بالمساهمة مجانا في إنجازها إلى غاية مبلغ يساوي قيمة جزء من أرضه يعادل مستطيلا يكون عرضه عشرة أمتار وطوله مساويا لطول واجهة الأرض الواقعة على الطريق المراد إحداثها على أن لا تتعدى هذه المساهمة قيمة ربع البقعة الأرضية"

² تنص المادة 59 من القانون رقم 7.81 على أنه إذا كان إعلان أو تنفيذ الأشغال أو العمليات العامة يدخل على قيمة بعض الأملاك الخاصة زيادة تتجاوز 20% فإن المستفيدين من هذه الزيادة أو ذوي حقوقهم يلزمون على وجه التضامن بدفع تعويض يعادل نصف مجموع زائد القيمة الطارئ بهذه الكيفية إلى الجماعة المعنية بالأمر. ويخفض عند الاقتضاء التعويض عن زائد القيمة بكيفية لا يمكن أن يقل معها في أي حال من الأحوال عن 20% مبلغ الزيادة الذي يبقى كسبا للملزم.

السعي إلى استفادة المدينة من جزء من زائد القيمة المالي، وفق إطار قانوني ضريبي يسمح بتحقيق العدالة العقارية والإنصاف الضريبي.

إن مبدأ استرجاع جزء من تكاليف الاستثمار على إثر إنجاز بنية تحتية أو أحد التجهيزات الممولة من لدن المدينة تعد عملية مشروعة تماما. ذلك أن الجماعة تشق الطرق وتقوم بتهيئة وتجهيز العقار وإنجاز شبكات النقل، وغيرها، غير أنها لا تستفيد من زائد القيمة المترتب عن هذه الأعمال. لذلك، يتعين خلال إجراء المعاملات أو عمليات البناء، إعادة تحديد القيمة الكرائية بطريقة منصفة ومضبوطة، حسب تطور سوق العقار.

■ فرض الرسوم على المتسببين في التلوث والاستفادة من التمويلات الخضراء

■ تفعيل الإتاوات المتعلقة بطرح المخلفات الصناعية السائلة، استنادا إلى معايير يتم وضعها لهذا الغرض ودراسة إمكانية إحداث مساهمة يؤديها أصحاب السيارات في شكل أداء عن السير في الفضاء الحضري أو جزء من مبلغ الضريبة على السيارات أو جزء من الرسوم على المحروقات؛

■ تسريع وضع آليات النظام الجبائي البيئي والصندوق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، المنصوص عليهما في المادتين 29 و30 من القانون الإطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة.

■ تحديد مصادر تمويل المناخ وتنويع التمويلات الخضراء

إن من شأن عملية الاعتماد الجارية لصندوق التمويل الجماعي "بنك الجماعات المحلية" لدى الصندوق الأخضر للمناخ وصندوق التكيف أن تقدم حولا ملموسة للاحتياجات المتعلقة بإيصال وتخصيص التمويلات للمشاريع المحلية في مجال مواجهة التغيرات المناخية، مما سيمكن بالتالي من : (1) تيسير الحصول على التمويلات من لدن الجماعات المحلية، (2) تشجيع تطوير وسائل ومنتجات مالية جديدة من قبيل السندات الخضراء لفائدة الفاعلين المحليين و(3) السماح بتطوير ونقل المعارف والمهارات في مجال المالية المناخية المحلية.

من جهة أخرى، يُمكن الأعمال الفعلي لمركز الكفاءات للتغير المناخي بالمغرب (C4 Maroc) المنفتح على مجموع القارة الإفريقية، من وضع حلول ملموسة رهن إشارة الفاعلين المحليين والفاعلين على مستوى القارة، في مجال تعزيز القدرات وتقاسم الخبرات لاسيما في مهن التركيب التقني والمالي لمشاريع التكيف والتخفيف من آثار التغيرات المناخية.

■ تغطية تكاليف الخدمات الحضرية بشكل أفضل

تشهد الخدمات تطورا مطردا وأضحت كلفتها في ارتفاع متزايد. لذلك يجب تغطية تلك التكاليف بطريقة سليمة، وإن كانت المداخل المباشرة لن تتمكن أبدا من تغطيتها كاملة، كما هو الشأن بالنسبة لقطاع النقل. لذلك، فمن الممكن من خلال إقرار مبدأ "المساهمة في النقل" جعل المقاولات المستفيدة من الحركية الحضرية تساهم في تمويل هذا القطاع.

من جانب آخر، يتم تحديد رسوم جمع ومعالجة النفايات المنزلية في بعض المدن بناء على وزنها الحقيقي عند الجمع. غير أن هذه الخدمة، التي يتم تمويلها ضمن رسم الخدمات الجماعية، يمكن أن تخضع لإتاوة خاصة بها وذلك بالنظر لكونها محددة وذات تكلفة مرتفعة، قد تصل إلى 20 في المائة من ميزانية تسيير بعض الجماعات. لذلك سيكون من المقبول فرض إتاوة على النفايات المنزلية والانكباب في الوقت ذاته على تئمين النفايات الحضرية.

■ التدخل على مستوى منظومة فرض الضريبة : حالة الكهرباء

يفكر بعض الخبراء، لأسباب إيكولوجية واجتماعية ومالية، في مراجعة منظومة فرض الضريبة على الماء والكهرباء. من أجل تبرير هذه الفكرة، يتم التأكيد على أن 15 في المائة من نفقات الأسر المخصصة للكهرباء تمثل مجموع المداخل المتأتية من الرسوم الجماعية الثلاث الرئيسية. بمعنى آخر، إذا تمت زيادة ثمن استهلاك الكهرباء بـ 15 في المائة فإن ذلك سيعادل مداخل الرسم على السكن والرسم المهني والرسم على الخدمات الجماعية مجتمعة³، لاسيما وأن كلفة تحصيل غالبية الرسوم مرتفعة فيما تظل المداخل التي ستأتى من خلال الحل المقترح سهلة التحصيل.

■ ترشيد نفقات التسيير : حالة الإنارة العمومية

إذا كان من الضروري التدخل على مستوى المداخل، فإنه من الواجب أيضا التدخل على مستوى النفقات. لهذا السبب، فإن المدينة مدعوة بشكل ملح إلى ترشيد نفقاتها الخاصة بالتسيير، لاسيما في مجال استهلاك الطاقة. ذلك أن فاتورة الإنارة العمومية تثقل كاهل ميزانيات الجماعات، مما يبرز أهمية إعداد مخطط مديري لتهيئة الإنارة العمومية من أجل الاستعمال الفعال والناجع للإنارة وترشيد النفقات والسعي نحو تحقيق النجاعة الطاقية بالإضافة إلى إضفاء نوع من "الجمالية الليلية" تمثل بصمة مميزة للمدينة من شأنها الرفع من جاذبيتها. ويمثل هذا المخطط فرصة مهمة لتخفيض تكاليف الكهرباء، لاسيما وأن شبكة الإنارة العمومية غالبا ما تكون متقادمة ومزودة بمصابيح ذات استهلاك مرتفع من الكهرباء.

■ اللجوء إلى التعاون بين الجماعات

يُمْكِنُ للتعاون بين الجماعات أن يشكل رافعة لفائدة تدبير المدينة وتمويلها. إذ تضطلع مؤسسات التعاون الجماعي بالخدمات العمومية الحضرية الأكثر عبئا على الجماعة، ألا وهي النقل الجماعي والحركية وفضاءات وقوف العربات، الطرق، غيرها. ويحيل القانون التنظيمي رقم 113.14 على إبرام اتفاقيات محلية دون أن ينص على الموارد المالية لتنفيذها، والحال أن اضطلاع هذه المؤسسات بمهامها يفترض توفر موارد خاصة تسمح لها ببرمجة المشاريع وتجعلها في منأى عن التقلبات السياسية. إن خلق مثل هذه المؤسسات يمثل إمكانية أخرى ينبغي إعمالها وجعلها معيارا للحصول على الاعتمادات التي تخصصها الدولة لفائدة الجماعات التي تضافر جهودها في إطار مؤسسات التعاون الجماعي.

³ إيرفي أوكوار، خبير بالبنك الدولي، ورشة منظمة من لدن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول موضوع "تدبير ميزانية وضرائب المدن وابتكار آليات جديدة للتمويل المحلي"، فاتح فبراير 2017.

■ الرفع من جودة الحكامة، تغيير الوضع المالي

إن تجديد الحكامة، مع ما يقتضيه من إبرام لبرامج تعاقدية بين الدولة والمدينة وعقود تدبير مفوض وإحداث شركات التنمية المحلية وبناء الشراكات واعتماد أنظمة المعلومات ودلائل المساطر ورفع الطابع المادي عن المساطر، لا يمكن إلا أن يكون له أثر القوة الدافعة الإيجابية على المالية المحلية وعلى جاذبية المدينة.

يمكن تحسين الأداء المالي للمدينة من خلال إضفاء المهنية على تدبير المرافق من قبيل سوق الجملة، المحطة الطرقيّة، المجازر، وغيرها. ويمكن لتحسين موارد المدينة أن يغير وضعها المالي ويسمح لها بالانفتاح على آفاق جديدة في مجال التمويل. ذلك أن الاستفادة من الاقتراض، وفق أفضل الشروط، رهين بتنقيط مالي إيجابي يخلق الثقة لدى المستثمرين والجهات المقرضة⁴. هكذا، يمكن للجماعة أن تصبح شريكا ذا مصداقية ومؤهلا لتنفيذ شراكات بين القطاع العام والخاص من خلال تحمل حصته من الاستثمارات ومن مخاطر مشاريع النقل والمرافق ذات الأداء....

إن مثال مدينة الدار البيضاء يظهر الأثر الإيجابي للرفع من حجم الموارد على الاستثمار. إذ يتعين على المدينة أن تنفذ مخطط تنمية الدار البيضاء الكبرى الذي يبلغ غلافه المالي 32,4 مليار درهم والذي تساهم في ميزانيته بمبلغ 3,5 ملايين درهم. وقد بلغ حجم الادخار الصافي سنة 2014 ما مجموعه 146 مليون درهم، أي 5 في المائة من مجموع المداخل الجارية. وسيمكن استقرار نمو المداخل في نسبة 1 في المائة سنويا من توفير 1 مليار درهم، أي ما يعادل ناقص 0,4 نقطة من نسبة الاستدانة، في أفق 5 سنوات.

7. رفع تحدي تنمية موارد بشرية مؤهلة وتبني مقاربة لتعزيز القدرات قائمة على هندسة التكوين وعلى تحقيق النتائج

■ تعميم إعداد المخطط الإداري للتكوين المستمر على كل المدن مع إدماج احتياجات المنتخبين وموظفي الإدارة المحلية، لاسيما تلك المتعلقة بـ :

- تعزيز قدرات منتخبي مجلس المدينة في مجال الريادة والتدبير الإداري؛
- تعزيز قدرات موظفي الإدارة المحلية في مجال التدبير المفوض وتدبير شركات التنمية المحلية؛
- الإستراتيجيات الوطنية، المقترحات القانونية والتنظيمية في مجال مكافحة التغيرات المناخية وتحقيق التنمية المستدامة؛
- تعزيز القدرات في مجال التركيب التقني والهندسة المالية للمشاريع الاستثمارية ومساطر الاستفادة من الآليات الجديدة لتمويل المناخ؛

⁴ النسبة المقبولة المتعارف عليها : يمكن لحجم القرض أن يعادل من 8 إلى 10 مرات القدرة على التمويل الذاتي الصافي

■ وضع برامج للتكوين بشراكة مع الأكاديمية الإفريقية للجماعات الترابية التابعة لمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة - فرع إفريقيا، باعتبار هذه الأكاديمية مركزا للتميز. ويكمن الهدف المنشود من هذه البرامج في ضمان تحديث وتعزيز مهنية تدبير الإدارات الترابية في القارة الإفريقية.

■ تعزيز اللامركزية واللامركز الإداري، من خلال :

○ تزويد الإدارات المحلية للمدن بأنظمة إدارة الجودة (SMQ) حسب مرجع المعيار الدولي إيزو (9001 v2015) من أجل التحكم في إنجاز الأنشطة والخدمات المقدمة وتنمية ثقافة الالتزام تجاه المواطنين وقياس درجة رضا المواطنين. وفي هذا الصدد، ينبغي على الحكومة أن تعمل على الإسراع بإعداد ميثاق المرافق العمومية، الذي سيشكل أساسا متينا وحافزا نحو إرساء نظام إدارة الجودة على مستوى إدارات المدن؛

○ إعداد ميثاق اللامركز وفق مقاربة تشاركية، من أجل النهوض بلامركز مكرّس قانونيا ومتسم بطابع تطوري وتدرجي، يُمكن من تحقيق نقل فعلي وتدرجي لسلطات القرار وللموارد والوسائل إلى الإدارات الترابية.

■ إيلاء الأهمية لتكوين موارد بشرية عالية الكفاءة، من خلال :

- تعزيز التكوين المهني وتحسين نسبة التمدرس والسعي نحو تحقيق الملاءمة الجيدة بين التكوين واحتياجات سوق الشغل؛

- الإسراع بتنفيذ الإصلاحات الواردة في ميثاق التربية والتكوين؛

- القيام بعمليات تقييم منتظمة وتعديلات مستمرة من أجل التلاؤم مع التطورات والفرص التنموية.

■ المراهنة على تطوير الخبرة الوطنية من أجل تسريع الانتقال الرقمي بالمغرب مع الارتكاز على برنامج الحكومة الإلكترونية الذي يتوفر على الاعتمادات المالية ويتضمن نحو عشرين مشروعا مهيكلًا؛

■ تبسيط وتعميم التقنيات والمعارف المتعلقة بالنجاعة الطاقية؛

■ إدراج مقاربة النجاعة الطاقية في مجموع السياسات العمومية القطاعية وفي برامج التكوين والبحث والابتكار؛

■ مضاعفة الدورات التكوينية والتحسيسية لفائدة المنتخبين وموظفي الإدارة في جملة من المجالات من بينها حكمة المشاريع الثقافية والطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية؛

■ إقرار إلزامية قيام الجماعة بإصدار تقرير للتقييم مرة كل سنتين؛

■ تعزيز نظام تتبع وتقييم عمل الجماعة في مجال حكمة المدينة، وذلك من خلال :

- وضع ميثاق المرافق العمومية وإقامة منصة دائمة للتواصل مفتوحة في وجه المواطنين؛
- تكوين الجمعيات حول الطرق الجديدة للمشاركة وتقديم العرائض والملمات والتقدم بالشكايات لدى الجماعات والإدارات الترابية؛
- مؤشرات موجزة تغطي مجموع محاور الحكامة الحضرية؛
- وضع نظام للمعلومات يتم تحيينه وتزويده بالمعطيات بشكل منتظم؛
- إرساء نظام للرصد البيئي للإحاطة بالمعلومات وأشكال الابتكار والإحصائيات والنصوص التنظيمية والتنوع البيولوجي والأنظمة البيئية والتوازنات الإيكولوجية أو المناخية فضلا عن الآفاق والاتجاهات المتعلقة بالبيئة الحضرية والتنمية المستدامة؛
- تحديد إطار معياري لإجراء تقييم دقيق ومنصف للجهود التي تبذلها الجماعة والدولة والفاعلون المحليون من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛
- العمل بشكل دوري على تنظيم مننديات تضم فاعلين متعددين من أجل مناقشة الإشكاليات الحضرية ومضامين التقارير حول المدينة وآفاق التنمية؛
- تتبع المؤشرات الاجتماعية والرأسمال الاجتماعي للمدينة من أجل تطوير رفاه المواطنين ورخائهم وتعزيز السلم والاستقرار الاجتماعي؛
- تحديث منظومة التربية والتعليم والنهوض بحماية وتربية الطفولة المبكرة وبرمجة استثمارات كبرى في مجال التعليم الأولي.

5. يوصي المجلس بجعل توحيد المعايير (التقييس) آلية مرجعية لتدبير الانتقال نحو مدن مستدامة وتنزيل أهداف التنمية المستدامة

- وضع نظام للتدبير يمكن من إدماج التنمية الحضرية المستدامة، ارتكازا على معايير إيزو (37101 : 2016) وإيزو (37120 : 2014). إن المدن مدعوة إلى الاستفادة من مثل هذا الإطار المرجعي من أجل إرساء وهيكلية تنميتها، بناء على مؤشرات الأداء :
- إن هذه المعايير ترمي إلى تعزيز قدرات المنتخبين المحليين في مجال التدبير وإلى النهوض بالمبادرات المحلية. وهي تهم الرهانات البيئية والاجتماعية والاقتصادية وتدمج تحسين خدمات الجماعة الترابية والفوائد السوسيو-اقتصادية، فضلا عن دعم أهداف واضحة من أجل تنمية مستدامة في الجماعات الترابية وتشجيع أنظمة التخطيط العقلاني الكفيلة بتحقيقها.
- ويركز هذا الإطار المرجعي على المدن بوصفها لبنة أساسية في التنمية المستدامة للمجتمع بأسره. ورغم أن لكل جماعة ترابية قيمها ومصالحها الخاصة، فإن كل الجماعات الترابية يمكن أن تستفيد بشكل جماعي من خلال تقاسم قيم وأهداف مشتركة، لكن دون إعفاء الفاعلين الأفراد من مسؤولياتهم. إن النجاح في أعمال معيار إيزو (37101) من شأنه أن يسمح بـ :

- المساعدة على خلق توافق حول التنمية المستدامة داخل الجماعة الترابية؛

■ تحسين استدامة وذكاء وتكيف وصمود الإستراتيجيات والبرامج والمشاريع والمخططات والخدمات التي تشرف عليها الجماعات الترابية بشكل مباشر أو المنفذة داخل نطاق اختصاصها الترابي؛

■ تطوير مقاربات مشتركة بين القطاعات ومتعددة التخصصات متعلقة بقيمة دورة الحياة والكلفة الشاملة؛

■ تشجيع مضافرة الجهود بين العديد من الفاعلين من خلال تبني مقاربة شمولية؛

■ تحسين فعالية أداء وجاذبية الجماعات الترابية.

ومن النتائج المرجوة من اعتماد نظام تدبير لتحقيق التنمية المستدامة داخل الجماعات الترابية نذكر ما يلي:

■ تدبير التنمية المستدامة وتشجيع ذكاء الجماعات الترابية وقدرتها على التكيف والصمود، أخذا بعين الاعتبار حدودها الترابية؛

■ تحسين مساهمة الجماعات الترابية في نتائج التنمية المستدامة؛

■ تقييم أداء الجماعات الترابية في التقدم المحرز في ميدان التنمية المستدامة والمستوى المحقق من الذكاء والقدرة على التكيف والصمود؛

■ تحديد المقتضيات الإلزامية المتعلقة باحترام المعايير.

إن المعيار يحدد متطلبات دقيقة من أجل التحكم في مراحل الريادة وتحسينها، وفي التخطيط وتدبير الموارد المادية والمالية والمعطيات، كما تهم هذه المتطلبات التدبير الإداري وإنجاز الأنشطة الإجرائية وتقييم الأداء، فضلا عن إرساء آليات القياس والضبط والتحكيم والتحسين المستمر لمنظومة التدبير من أجل تحقيق التنمية المستدامة داخل المدينة.

وخلال عملية تقييم أداء المدن المغربية في ما يتعلق بتحقيق غايات التنمية المستدامة، المشار إليها بتفصيل أعلاه، ومع مراعاة مجالات عمل التنمية المستدامة، يتعين على مجلس المدينة أخذ أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدها منظمة الأمم المتحدة بعين الاعتبار (لاسيما الهدف رقم 11 الرامي إلى "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة")، وكذا إدراجها المحتمل في التخطيط الترابي وفي برامج التنمية المحلية.

وينبغي على مجلس المدينة أيضا وضع خارطة طريق للنتائج المرجوة والعمل بشكل دوري على تحديد نسبة التقدم في تحقيق التنمية المستدامة وذلك استنادا على مصفوفة معايير تطور نضج منظومة التدبير المحلي، تضم أربع أو خمس مراحل على مستوى محورها الأفقي وما يكفي من العناصر لمحورها العمودي. ويجب أن تكون العناصر التي سيتم اختيارها ملائمة للمدينة ومجالات تدخلها. كما يتعين أن يتم التخطيط لمختلف المراحل على أبعد مدى يمكن تحقيقه.

- إعداد برنامج عمل الجماعة وبرنامج التنمية الجهوية وبرنامج تنمية العمالة أو الإقليم ارتكازا على نماذج مستمدة من إطار مرجعي محدد بشراكة مع المعهد المغربي للتقييس.
- إعداد دليل معياري حول الآليات والممارسات الموحدة في مجال الحوار المدني وطرق الاستشارة والتشاور ومشاركة الجمعيات في الهيئات المحلية.

6. لوحة قيادة لقياس الأداء في المجالات الاثني عشر للتنمية المستدامة للمدن مع ربطها مع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030

يهدف هذا الجدول إلى قياس درجة تحقيق الغايات الست للتنمية المستدامة (الجاذبية، المحافظة على البيئة وتحسينها، القدرة على التكيف والصمود، الاستخدام المسؤول للموارد الطبيعية، التماسك الاجتماعي، الرفاه) من خلال تطبيقها على الميادين الـ12 للتنمية المستدامة للمدن :

1. الحكامة، تحميل المسؤولية والالتزام
2. التربية وتعزيز القدرات
3. الابتكار والإبداع والبحث
4. الصحة
5. الثقافة والهوية الجماعية
6. العيش المشترك، الترابط والتضامن
7. الاقتصاد، الإنتاج والاستهلاك المستدام
8. إطار العيش والبيئة المهنية
9. الأمن والسلامة
10. البنيات التحتية والشبكات
11. الحركية
12. التنوع البيولوجي وخدمات الأنظمة البيئية

وتم الاستناد في إنجاز هذا الجدول على خلاصات التشخيص الذي تضمنه التقرير وكذا التوصيات التي خرج بها هذا الأخير والمؤشرات المعتمدة من لدن المعيار الدولي إيزو 37120 والمؤشرات المقترحة من لدن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 المتعلقة بالأهداف السبعة عشر :

- الهدف 1 القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان
- الهدف 2 القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة
- الهدف 3 ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار
- الهدف 4 ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع
- الهدف 5 تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات
- الهدف 6 ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة
- الهدف 7 ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة
- الهدف 8 تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع
- الهدف 9 إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار
- الهدف 10 الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها
- الهدف 11 جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة
- الهدف 12- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة
- الهدف 13 اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره
- الهدف 14 حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة
- الهدف 15 حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

الهدف 16 التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

الهدف 17 تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة	مؤشرات الأداء المستدام للمدينة	مجالات التدخل لتحقيق التنمية المستدامة بالمدن
الهدف رقم 16 الهدف رقم 11 الهدف رقم 5 الهدف رقم 8 الهدف رقم 10 الهدف رقم 13 الهدف رقم 17	مستوى إدراج غايات التنمية المستدامة للمدن في برامج الأحزاب السياسية المستوى الدراسي المنتخبين المحليين نسبة النساء من العدد الإجمالي للمستشارين الجماعيين نسبة الناخبين المسجلين من مجموع السكان البالغين سن التصويت نسبة المشاركة في الانتخابات الجماعية الأخيرة (من مجموع الناخبين المسجلين في اللوائح الانتخابية) نسبة النساء من مجموع اليد العاملة في الإدارة المحلية عدد أحكام الإدانة في قضايا الإرشاء و/أو الإرتشاء في حق الموظفين المحليين من بين كل 100.000 نسمة نسبة المدن المتوفرة على آلية لضمان المشاركة المباشرة للمجتمع المدني في تدبير وتهيئة المدن والتي تعمل بشكل منتظم وديمقراطي عدد المدن المتوفرة على برنامج عمل الجماعة والتي تدمج في برامجها الغايات الستة للتنمية المستدامة مع أخذ بعين الاعتبار الإسقاطات الديموغرافية وتدفق المهاجرين وتوفير الموارد الضرورية نسبة خدمة الدين (النفقات المرتبطة بخدمة الدين من مجموع الموارد الذاتية للجماعة) نسبة نفقات الاستثمار من مجموع النفقات نسبة الموارد الذاتية من مجموع الموارد نسبة الضرائب المحصلة فعلياً من مجموع الرسوم واجبة الأداء عدد المدن التي تم التأشير على ميزانيتها السنوية من لدن وزارة الداخلية من المرة الأولى عدد المدن التي قامت باعتماد ووضع مخطط للمناخ والطاقة عدد المدن التي اعتمدت ووضعت إستراتيجيات محلية لتقليص خطر الكوارث الطبيعية، طبقاً لإستراتيجيات التتبع على المستوى الوطني وفي انسجام مع الإطار الدولي "إطار سيندائي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030" عدد الشراكات بين القطاعات العمومية في ما بينها والشراكات بين القطاعين العام والخاص (على المستوى الوطني والدولي) الرامية إلى تنفيذ أهداف وبرامج المدينة	1. الحكامة، تحميل المسؤولية والالتزام

مجالات التدخل لتحقيق التنمية المستدامة بالمدن	مؤشرات الأداء المستدام للمدينة	أهداف التنمية المستدامة
	المستدامة	
2. التربية وتعزيز القدرات	- عدد حاملي شهادات التعليم العالي من بين كل 100.000 نسمة - معدل بطالة الشباب - نسبة الإناث في سن التمدرس المسجلين في مؤسسات تعليمية - نسبة التلاميذ المسجلين في نهاية الطور الابتدائي : معدل الاستمرار في التمدرس - نسبة التلاميذ المسجلين في نهاية الطور الثانوي : معدل الاستمرار في التمدرس - نسبة السكان البالغين سن التمدرس المسجلين في المؤسسات التعليمية - عدد التلاميذ لكل مدرس في التعليم الابتدائي	الهدف رقم 4 الهدف رقم 5 الهدف رقم 10
3. الابتكار والإبداع والبحث	عدد براءات الاختراع الجديدة من بين كل 100.000 نسمة (مؤشر تكميلي)	الهدف رقم 9
4. الصحة	- عدد الأسيرة المخصصة لاستشفاء المرضى لكل 100.000 نسمة - عدد الأطباء لكل 100.000 نسمة - عدد الممرضين والقوابل لكل 100.000 نسمة - معدل مطابقة الماء الصالح للشرب لمعايير الجودة - نسبة الساكنة الحضرية التي تعيش في ظروف سكن غير لائقة - عدد الأشخاص بدون مأوى من بين كل 100.000 نسمة - نسبة تركيز الجزيئات الدقيقة (الجسيمات) من فئة (PM2,5) - نسبة تركيز المواد الجزيئية (الجسيمات) من فئة (PM10) - تركيز ثنائي أكسيد النيتروجين (NO2) - تركيز ثنائي أكسيد الكبريت (SO2) - التلوث السمعي - متوسط أمد الحياة - عدد الأسيرة المخصصة لاستشفاء المرضى لكل 100.000 نسمة - وفيات الأطفال دون السن الخامسة من بين كل 1000 ولادة حية	الهدف رقم 11 الهدف رقم 1 الهدف رقم 3 الهدف رقم 6 الهدف رقم 10

أهداف التنمية المستدامة	مؤشرات الأداء المستدام للمدينة	مجالات التدخل لتحقيق التنمية المستدامة بالمدن
		• عدد حالات الوفاة المرتبطة بوسائل النقل من أصل كل 100.000 نسمة • نسبة الساكنة الحضرية التي تعاني من سوء التغذية • نسبة الساكنة الحضرية التي تعاني من زيادة الوزن أو من السمنة • نسبة الساكنة الحضرية التي تستفيد من قنوات الصرف الصحي • نسبة الساكنة الحضرية التي تستفيد من معالجة المياه العادمة • نسبة الساكنة الحضرية التي تستفيد من توزيع الماء الصالح للشرب
الهدف رقم 11		• عدد المؤسسات الثقافية والبنيات التحتية الرياضية لكل 100.000 نسمة • نسبة الميزانية البلدية المخصصة للبنى التحتية الثقافية والرياضية • مجموع النفقات (العمومية والخاصة) المخصصة للمحافظة على التراث الثقافي وحمايته وصونه • العدد السنوي للتظاهرات الثقافية : المعارض، المهرجانات، العروض الموسيقية، إلخ. (حصة الفرد الواحد) • عدد المؤسسات الثقافية والبنيات التحتية الرياضية لكل 100.000 نسمة
الهدف رقم 1 الهدف رقم 11		• معدل البطالة الحضرية • نسبة الأشخاص الذي يعملون بدوام كامل • معدل البطالة في صفوف الشباب • نسبة الساكنة الحضرية التي تعيش في ظروف سكن غير لائقة • نسبة السكان الذين يعيشون في سكن ذي سعر مناسب • الميزانية المخصصة لإقامة المباني المستدامة والمقاومة والمقتصدية في استهلاك المواد ولتأهيل المباني القديمة • عدد الأشخاص بدون مأوى من بين كل 100.000 نسمة • نسبة الساكنة الحضرية التي تعيش وضعية الفقر • معامل الفوارق الاجتماعية (جيني) • نسبة معدل استهلاك الأراضي إلى معدل النمو الديموغرافي • نسبة المناطق ذات المساكن العشوائية من مجموع مساحة المنطقة الحضرية
الهدف رقم 5 الهدف رقم 10		• معدل البطالة الحضرية • معدل البطالة في صفوف الشباب • معدل البطالة في صفوف النساء • نسبة النساء المقاولات
الهدف رقم 12 الهدف رقم 1		• 7. الاقتصاد، الإنتاج والاستهلاك

مجالات التدخل لتحقيق التنمية المستدامة بالمدن	مؤشرات الأداء المستدام للمدينة	أهداف التنمية المستدامة
المستدام	- نسبة القيمة المقدرة للممتلكات العقارية التجارية والصناعية من القيمة الاجمالية المقدرة لمجموع الممتلكات العقارية - عدد المقاولات لكل 100.000 نسمة - العدد السنوي للزوار لكل 100.000 نسمة - متوسط العدد السنوي لساعات انقطاع خدمات الكهرباء بالنسبة لكل أسرة - متوسط العدد السنوي لساعات انقطاع الماء بالنسبة لكل أسرة - معدل التبذير الغذائي بالمدينة - استهلاك الطاقة بالنسبة لكل فرد و على مستوى كل قطاع بالمدينة (كلواط/فرد/سنة) - نسبة الاستهلاك الكلي النهائي للطاقة المتأتية من مصادر الطاقة المتجددة، من مجموع الاستهلاك الطاقوي الكلي الحضري - استهلاك كهرباء الإنارة العمومية بكل كلمتر من الشوارع المضاءة (كلواط/كلمتر/سنة) - الاستهلاك الطاقوي النهائي السنوي للبناياات العمومية (كلواط/متر مربع/سنة) - مجموع المساحة الفلاحية الحضرية لكل 100.000 نسمة - نسبة الاستهلاك الغذائي الذي يؤمنه الإنتاج الحضري/المحلي - مجموع كمية استهلاك الماء من لدن الفرد الواحد (لتر/يوم) - نسبة هدر الماء الصالح للشرب في شبكة التوزيع (المياه غير المحتسبة) - حجم إصدارات الغازات الدفيئة بالطن من لدن كل فرد - الكمية الإجمالية للنفايات الصلبة الحضرية التي تتم إعادة تدويرها - نسبة النفايات الصلبة الحضرية التي تتم إعادة تدويرها - كمية النفايات الخطرة التي ينتجها الفرد الواحد (بالطن)	الهدف رقم 2 الهدف رقم 5 الهدف رقم 6 الهدف رقم 7 الهدف رقم 8 الهدف رقم 10 الهدف رقم 11
8. إطار العيش والبيئة المهنية	- نسبة السكان الذين يبعد مقر سكنهم بأقل من 500 متر عن وسائل النقل العمومي التي تمر على الأقل كل 20 دقيقة خلال فترات الذروة - الفضاءات الخضراء (بالمكتار) لكل 100.000 نسمة - نسبة الساكنة التي تتمكن بسهولة من الولوج لوسائل النقل العمومي، حسب الفئات العمرية والجنس والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة - عدد الأشخاص بدون مأوى من بين كل 100.000 نسمة - نسبة الساكنة الحضرية التي تعيش في ظروف سكن غير لائقة - نسبة المناطق ذات المساكن العشوائية من مجموع مساحة المنطقة الحضرية - حصة الفرد الواحد من فضاءات الترفيه العمومية في الهواء الطلق (بالمتر المربع) - تركيز الجزيئات الدقيقة (الجسيمات) من فئة (PM2,5)	الهدف رقم 11 الهدف رقم 1 الهدف رقم 6 الهدف رقم 10

أهداف التنمية المستدامة	مؤشرات الأداء المستدام للمدينة	مجالات التدخل لتحقيق التنمية المستدامة بالمدن
		• تركيز المواد الجزيئية (الجسيمات) من فئة (PM10) • التلوث السمعي • نسبة الساكنة الحضرية التي تستفيد من قنوات تصريف المياه العادمة • نسبة الساكنة الحضرية التي تستفيد من معالجة المياه العادمة • نسبة مساحة المطارح العشوائية من مجموع مساحة المنطقة الحضرية
الهدف رقم 11 الهدف رقم 1 الهدف رقم 5 الهدف رقم 9 الهدف رقم 13	• نسبة الأشخاص ضحايا التحرش الجسدي أو الجنسي، حسب الجنس والسن ووضعية الإعاقة • حالات الاعتداء على بالمتلكات من بين 100.000 نسمة • حالات القتل في صفوف كل 100.000 نسمة • عدد الإطفايين لكل 100.000 نسمة • عدد حالات الوفاة المرتبطة بالحرائق من بين كل 100.000 نسمة • عدد حالات الوفاة المرتبطة بالكوارث الطبيعية من بين 100.000 نسمة • نسبة الخسائر الاقتصادية المباشرة من الناتج الداخلي الخام الوطني، الناجمة عن الأضرار الملحقه بالبنيات التحتية الحيوية وعن اختلالات الخدمات الأساسية جراء الكوارث الطبيعية • عدد ضباط الشرطة لكل 100.000 نسمة • التوقيت الفاصل ما بين أول نداء استغاثة (حالة الطوارئ) وتدخل مصالح الإغاثة • مساحة محطات التجمع والانطلاق المحورية لوسائل النقل، المتاحة للجمهور والمشمولة بنظام لكاميرات المراقبة داخل دائرة مغلقة لكل 100.000 نسمة (المساحة بالمتر المربع) • عدد الوفيات الناجمة عن حوادث صناعية من بين كل 100.000 نسمة • وفيات مرتبطة بوسائل النقل من بين كل 100.000 نسمة	9. الأمن والسلامة
الهدف رقم 11 الهدف رقم 1 الهدف رقم 13		10. البنيات التحتية والشبكات • نسبة الساكنة الحضرية المرتبطة بتجهيزات إلكترونية معتمدة • عدد مرات الولوج للإنترنت من بين كل 100.000 نسمة • عدد الاتصالات بالهاتف المتنقل من بين كل 100.000 نسمة • طول شبكة النقل العمومي بالكلتر لكل 100.000 نسمة • متوسط مدة الرحلة (بين المنزل ومقر العمل) • نسبة الساكنة الحضرية التي تستفيد من خدمة توزيع الماء الصالح للشرب • نسبة الساكنة الحضرية التي تستفيد من الجمع المنتظم للنفايات الصلبة (المنزلية)

أهداف التنمية المستدامة	مؤشرات الأداء المستدام للمدينة	مجالات التدخل لتحقيق التنمية المستدامة بالمدن
الهدف رقم 6 الهدف رقم 7 الهدف رقم 9 الهدف رقم 10	• نسبة النفايات الحضرية الصلبة التي يتم التخلص منها في مركز للطمر التقني • نسبة النفايات الحضرية الصلبة التي تتم معالجتها في منشأة لتوليد الطاقة من النفايات (التأمين الطاقوي للنفايات) • نسبة النفايات الحضرية الصلبة التي يتم إحراقها في مطرح في الهواء الطلق • نسبة النفايات الحضرية الصلبة التي يتم التخلص منها في مطرح في الهواء الطلق • نسبة النفايات الحضرية الصلبة التي تتم إعادة تدويرها • نسبة الساكنة الحضرية التي تستفيد من قنوات تصريف المياه العادمة • نسبة الساكنة الحضرية التي لا تستفيد من معالجة المياه العادمة • نسبة مطابقة معالجة المياه العادمة للمعايير	
الهدف رقم 11 الهدف رقم 1 الهدف رقم 10	• طول شبكة النقل العمومي بالكلمتر لكل 100.000 نسمة • نسبة السكان الذين يبعد مقر سكنهم بأقل من 500 متر عن وسائل النقل العمومي التي تمر على الأقل كل 20 دقيقة خلال فترات الذروة • متوسط مدة الرحلة (بين المنزل ومقر العمل) • العدد السنوي للرحلات التي يقوم بها الفرد الواحد على متن وسائل النقل الجماعي • نسبة السكان الذين يستعملون طريقة أخرى للتنقل لالتحاق بمقر عملهم غير عربة فردية • طول شريط الدراجات ومسلك الدراجات بالكلمتر لكل 100.000 نسمة • حالات الوفاة المرتبطة بوسائل النقل من بين كل 100.000 نسمة	11. الحركية
الهدف رقم 2 الهدف رقم 6 الهدف رقم 14 الهدف رقم 15	• الميزانية المخصصة للمحافظة على الغابات الحضرية وتدبيرها • الميزانية المخصصة للمحافظة على الشواطئ وتدبيرها • نسبة الفضاءات الطبيعية المحمية • النسبة المئوية لتغير أعداد أصناف التنوع البيولوجي الحضري • المناطق الخضراء (بالمكتار) لكل 100.000 نسمة • عدد الأشجار التي يتم غرسها سنويا لكل 100.000 نسمة • المساحة الإجمالي للأراضي الفلاحية الحضرية لكل 100.000 • حجم إصدارات الغازات الدفيئة بالطن للفرد الواحد • نسبة مطابقة معالجة المياه العادمة للمعايير • نسبة إعادة تدوير المياه العادمة المعالجة	1. التنوع البيولوجي وخدمات الأنظمة البيئية

أهداف التنمية المستدامة	مؤشرات الأداء المستدام للمدينة	مجالات التدخل لتحقيق التنمية المستدامة بالمدن
	• نسبة توليد الطاقة من المياه العادمة المعالجة (النتمين الطافي) • نسبة النفايات الحضرية الصلبة التي يتم التخلص منها في مركز للطمر التقني • نسبة النفايات الحضرية الصلبة التي تتم معالجتها في منشأة لتوليد الطاقة من النفايات (النتمين الطافي للنفايات) • نسبة النفايات الحضرية الصلبة التي يتم إحراقها في مطرح بالهواء الطلق • نسبة النفايات الحضرية الصلبة التي يتم التخلص منها في مطرح بالهواء الطلق	

هدف التنمية المستدامة رقم 11 "مدن ومجتمعات مستدامة" : الغايات والمؤشرات

مؤشرات منظمة الأمم المتحدة	الغايات
1.1.11 نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستويات غير رسمية أو مساكن غير لائقة.	1.11 ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وأمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام 2030
1.2.11 نسبة السكان الذين تتوافر لهم وسائل النقل العام المناسب، مصنفة بحسب الفئة العمرية، ونوع الجنس، والأشخاص ذوي الإعاقة.	2.11 توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة وبسهولة الوصول إليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق، ولا سيما من خلال توسيع نطاق النقل العام، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف هشة والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، بحلول عام 2030
1.3.11 نسبة معدل استهلاك الأراضي إلى معدل النمو السكاني	3.11 تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام، بحلول عام 2030
2.3.11 نسبة المدن المتوفرة على آلية لضمان المشاركة المباشرة للمجتمع المدني في تدبير وتهيئة المدن والتي تعمل بشكل منتظم وديمقراطي	4.11 تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي
1.4.11 إجمالي النفقات (العمومية والخاصة) للفرد الواحد المخصصة للمحافظة على مجموع مكونات التراث الثقافي والطبيعي وحمايته وصونه، حسب نوع التراث (ثقافي، طبيعي، مختلط، مصنّف كنّات عالمي) والإدارة المشرفة (وطنية، جهوية ومحلية/بلدية) وطبيعة النفقات (التسيير/الاستثمار) ونوع التمويل الخاص (هبة عينية، قطاع خاص غير ربحي، احتضان)	5.11 التقليل إلى درجة كبيرة من عدد الوفيات وعدد الأشخاص المتضررين، وتحقيق انخفاض كبير في الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالنتائج المحلي الإجمالي العالمي التي تحدث بسبب الكوارث، بما في ذلك الكوارث المتصلة بالمياه، مع التركيز على حماية الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030
1.5.11 عدد الأشخاص المتوفين أو المختفين أو المتضررين بشكل مباشر جراء الكوارث من بين 100.000 شخص	6.11 الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بما في ذلك عن طريق إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام 2030
2.5.11 نسبة الخسائر الاقتصادية المباشرة من الناتج الداخلي الخام الوطني، الناجمة عن الأضرار الملحقة بالبنيات التحتية الحيوية وعن اختلالات الخدمات الأساسية جراء الكوارث الطبيعية	7.11 توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة، آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة،
1.6.11 النسبة المئوية للنفايات الصلبة الحضرية التي تُجمع بانتظام ومع تفريغها نهائياً بقدر كاف مع اعتبار مجموع النفايات المتولدة عن المدينة.	
2.6.11 المتوسط السنوي لمستويات الجسيمات (على سبيل المثال الجسيمات من الفئة 2,5 والجسيمات من الفئة 10) في المدن (المرجح حسب السكان).	
1.7.11 متوسط حصة المنطقة السكنية بالمدن التي تمثل فضاء مفتوحاً للاستخدام العام للجميع، مصنفة بحسب الفئة العمرية، ونوع الجنس، والأشخاص ذوي الإعاقة.	

11.7.2 نسبة الأشخاص ضحايا التحرش الجسدي أو الجنسي، حسب الجنس والسن ووضعية الإعاقة ومكان وقوع التحرش (خلال الاثني عشر شهرا الماضية)	بحلول عام 2030
11.أ.1 نسبة السكان الذين يعيشون في مدن تعمل على تنفيذ مخططات حضرية وجهوية للتنمية تأخذ بعين الاعتبار الإسقاطات الديموغرافية وتوفر الموارد الضرورية، حسب حجم كل مدينة	11 - أ : دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية، من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية
11.ب.1 عدد المدن التي اعتمدت ووضعت إستراتيجيات وطنية لتقليل أخطار الكوارث، طبقا لإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2030-2015	11- ب : العمل بحلول عام 2020، على الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخططا متكاملة من أجل شمول الجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، ووضع وتنفيذ الإدارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات، بما يتماشى مع إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2030-2015
11.ب.2 نسبة الإدارات المحلية التي اعتمدت ووضعت إستراتيجيات محلية لتقليل أخطار الكوارث، طبقا لإستراتيجيات التتبع على المستوى الوطني	
11.ج.1 نسبة المساعدة المالية التي يتم تقديمها للبلدان الأقل نموا والمخصصة لإقامة المباني المستدامة والقادرة على الصمود ولإعادة تأهيل المباني القديمة، باستخدام المواد المحلية	11- ج : دعم أقل البلدان نموا، بما في ذلك من خلال المساعدة المالية والتقنية، في إقامة المباني المستدامة والقادرة على الصمود باستخدام المواد المحلية